الفصل الرابع
هيكـــل وزيـــرا

تعد السنوات التى قضاها هيكل فى كرسىّ الوزارة من الفترات المهمة فـــى تـــاريخ عمله السياسى، وذلك لما ذخرت به من أعمال وشهدته من إنجازات، وبخاصة ما يتعلق منـــها بوزارة المعارف العمومية، تلك الوزارة التى اختصت بأكثر من ٩٠% من المدة التى مكثـــها فى منصب الوزير والتى تزيد على ثلاثة أعوام ونصف العام. ولكى تتضح الرؤيـــة فلابـــد من تتبع البداية.

لما كلف محمد محمود بتشكيل وزارته الثانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وقع اختيـــاره على هيكل لشغل منصب وزير دولة فى وزارة الداخلية. ثم عهد إليه فـــى الـــوزارة التاليـــة – وزارة محمد محمود الثالثة (٢٧ أبريل – ٢٤ يونية ١٩٣٨) – بوزارة المعارف العموميـــة التى ظل بها فى الوزارة الرابعة لمحمد محمود (٢٤ يونية ١٩٣٨ – ١٨ أغســـطس ١٩٣٩)، كما عاد إليها ثانية فى وزارة حسن صبرى التى تشكلت فى ٢٧ يونية ١٩٤٠ واستمر فيـــها فى عهد وزارتى حسين سرى الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ – ٣١ يوليـــة ١٩٤١)، والثانيـــة (٣١ يولية ١٩٤١ – ٤ فبراير ١٩٤٢). وكان آخر عهد له بتلك الوزارة فى وزارة أحمـــد ماهر الأولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤ – ١٥ يناير ١٩٤٥)، غير أنه أسند إليه هذه المرة بجانبـــها وزارة الشئون الاجتماعية، فكان وزيراً للوزارتين فى آن واحد [١].

أما عن أعماله كوزير دولة فى وزارة الداخلية، فيلاحظ أنه لم يسند إليه عمل أساســـى يرتبط بمنصبه، إذ إن محمد محمود بجانب رئاسته لمجلس الـــوزراء تولـــى شـــئون وزارة الداخلية أيضاً، وهو ما كان سبباً فى ندرة ما أداه هيكل من أعمال خلال هـــذه الفـــترة، تلـــك الأعمال التى تنحصر فيما قام به من تأييد مركز الوزارة بشرح سياستها واتجاهاتـــها، مـــن خلال المؤتمرات الصحفية التى دعا إلى عقدها أسبوعياً، وكذا مساهمته بنصيب وافـــر فـــى تنظيم الحملة الانتخابية التى سبقت الانتخابات البرلمانية فى أبريل ١٩٣٨ من أجـــل تشـــكيل

---

(١) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصريـــة، ١٨٧٨ – ١٩٥٣، ص ص ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٦٤.

مجلس نيابى جديد بدلاً من المجلس الذى صدر مرسوم بحلـــه فـــى ٢ فـــبراير مـــن العـــام المذكور[٢].

وإذا كانت أعمال هيكل كوزير للدولة اتسمت بندرتها، فقد كان ذلك شأنها تقريباً فـــى وزارة الشئون الاجتماعية هى الأخرى، غير أن السبب هذه المرة يرجع إلى قصـــر الفـــترة التى تولى فيها مسئولية تلك الوزارة، حيث لم تزد عن ثلاثة أشهر وبضعة أيام. ومـــع ذلـــك فقد كانت هذه الأعمال على قدر كبير من الأهمية، ومنها مساعيه لحل مشاكل العمـــال التـــى تفاقمت مع إشراف الحرب العالمية الثانية على نهايتها، فقد هدد عمال شركة ميـــاه القـــاهرة بالإضراب إذا لم تستجب الشركة لمطالبهم الخاصة بتحســـين الأجـــور وتخفيـــض ســـاعات العمل، وقبل الموعد المحدد لهذا الإضراب دعا هيكل إليه زعماء العمال وهددهـــم بتطبيـــق القوانين العسكرية عليهم إذا نفذوا تهديدهم، ووعدهم فى الوقت ذاتـــه بتحقيـــق العـــادل مـــن مطالبهم، ثم أجرى اتصالاته برئيس مجلس إدارة الشركة المذكورة، وانتهى الأمر بتحقيق مـــا وعد به هيكل للعمال[٣]. أيضا كان من المتوقع أن تغلق المنشآت الحربية – التـــى أقامتـــها بريطانيا فى مصر أثناء الحرب – أبوابها بمجرد انتهاء الحرب، وهو ما يعنى الاستغناء عـــن آلاف العمال من المصريين الذين يعملون بها، فأخذ هيكل يفكر فى إيجاد حل لتلـــك المشـــكلة المنتظرة، ودارت المباحثات فى وزارة الشئون الاجتماعية بين ممثلين لها وممثليـــن لاتحـــاد الصناعات وللغرف التجارية المصرية وممثلين كذلك للسلطة العسكرية البريطانيـــة، وانتـــهى الأمر باقتراح بيع المنشآت المذكورة للحكومة المصرية[٤].

من الأعمال الأخرى التى قام بها هيكل كذلك فى وزارة الشئون الاجتماعيـــة زيـــادة إعانة الغلاء لعمال المحال الصناعية والتجارية[٥]، و تحسين الأحوال المادية لعمال الـــترام[٦]،

---

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـــ٢، ص ص ٥٦، ٦٤ – ٦٧ . وعـــن المرسوم الصادر بحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد إلى الانعقاد انظـــر : الوقـــائع المصريـــة، ١٩٣٨/٢/٢ . جدير بالذكر أن هيكل أنعم عليه فى ١٥ فبراير ١٩٣٨ برتبة "الباشوية" . انظـــر : ديوان جلالة الملك، تقويم بأسماء ذوى الألقاب والرتب المدنية الحديثة من ١٤ أبريل ســـنة ١٩١٥ لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩٣٨ ، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٨، ص ١٤ .

(٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية،جـــ٢، ص ص ٢٥٣، ٢٥٤؛ رؤوف عبـــاس حامد، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ -١٩٥٢ ، ص ١١٨ .

(٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـــــ٢، ص ص ٢٥٤، ٢٥٥ . يذهـــب رؤوف عباس إلى أن الصعوبات المالية قد اعترضت الاقتراح المشار إليه فلم تتم الصفقـــة. رؤوف عباس حامد، الحركة العمالية فىمصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢ ، ص ١١٧ .

(٥) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٤٤/١٢/١٩، ص ٥٥٥ .

(٦) السياسة، ١٩٤٥/١/٤ (عطف وزير الشئون على عمال الترام).

وذلك من أجل مواجهة الارتفاع فى نفقات المعيشة الناتج عن ظروف الحرب. هذا وقد عنى بتشجيع نقابات العمال المتميزة فى الآداء والنظام، فقدم المساعدات المالية لها[٧]، كما اهتم بوضع نظام لإصلاح السجون والنهوض بها[٨].

تلك هى جهود هيكل فى وزارتى الداخلية والشئون الاجتماعية أثناء فترة وجوده بهما، وهى إن كانت ضئيلة بالقياس إلى ما بذله من جهود وما قام به من أعمال فى وزارة المعارف العمومية كما سيتضح بعد قليل فإنها لا تخلو من أهمية.

جهوده فى وزارة المعارف العمومية :

السؤال الذى يطرح نفسه بداية هو : ما السبب فى اختيار هيكل لوزارة المعارف العمومية دون غيرها من الوزارات الأخرى طيلة فترة مشاركته فى الحكم؟ من المحتمل أن ذلك يرجع إلى أن تلك الوزارة كانت أقرب الوزارات إلى فكر هيكل وثقافته واستعداده، يؤكد ذلك رفضه أن يكون وزيراً للداخلية عند تشكيل محمد محمود وزارته الثالثة، رغم عمله بوزارة الداخلية فى الوزارة السابقة، وتفضيله وزارة المعارف عليها "فأنا أشعر بأننى أقدر على تولى أمورها منى على تولى أمور وزارة الداخلية"[٩].

ورغم اختيار هيكل لوزارة المعارف بذاتها لتولى شئونها، نجد أنه فى إجابته على سؤال وجهه له مندوب مجلة المصور عن تفضيله وزارة المعارف طوال وجوده بالسلطة يذكر أنه لا يفضل وزارة على أخرى، وأنه بإمكانه العمل فى أية وزارة من الوزارات لا وزارة المعارف فحسب، وعلل ذلك بأن مهمة الوزير ليست فنية بل إنها مهمة سياسية[١٠].

بيد أن هذا فى الحقيقة لا يعبر عن الواقع بالنسبة له – مع أن ما يقوله بشأن مهمة الوزير من أنها مهمة سياسية كان هو الواقع فى وزارات ما قبل ثورة ١٩٥٢ – وإلا لما

---

(٧) الأهرام، ١٩٤٤/١٢/٢٦ (الإشراف على النقابات وتشجيعها). كان قد اعترف لأول مرة بشرعية النقابات فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢ حيث صدر قانون خاص بذلك، فأصبح النشاط النقابى وفقاً للقانون فى مأمن من بطش الحكومة وغدر أصحاب الأعمال. محمد السعيد ادريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٦٩ .

(٨) اللواء الجديد، ١٩٤٤/١٢/١٠ (وزارة المعارف والشئون).

(٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٧٥ .

(١٠) المصور، ١٩٤٤/٩/٢٢ (بين السياسة والأدب).

رفض وزارة الداخلية حين عرضها عليه عقب تكليف محمد محمود بتشكيل وزارته الثالثة[١١] ونشوب الخلاف بينه وبين لطفى السيد حول من يتولى منهما وزارة المعارف، ذلك الخلاف الذى استمر قائما عدة أيام قبل أن تشكل الوزارة بصفة رسمية[١٢].

على أية حال، فقد شهدت وزارة المعارف أثناء تولى هيكل شئونها العديد من الإصلاحات التى شملت مراحل التعليم جميعها وما يتصل بها من مرافق، وهو ما يمكن بيانه فيما يلى، فضلاً عما قام به فى المجالات الأخرى ذات الصلة بتلك الوزارة.

إدارة التعليم :

لما كان بعض الوزراء فى مصر مازالوا حريصين على التمسك بما كان سائدا فيما قبل قيام النظام البرلمانى من تحكم الوزير فيما جل ودق فى وزارته مخالفين بذلك ما يحتمه ذلك النظام من اقتصار مهامهم على الرقابة والتوجيه، فقد رأى هيكل ضرورة القضاء فى وزارة المعارف على ذلك السلوك ووضع الأمور فى نصابها[١٣]، وكانت أولى خطواته فى هذا الصدد إصداره قراراً بإسناد المهام الإدارية إلى وكيل الوزارة وجعلها من اختصاصه لا من اختصاص الوزير[١٤]. ثم أتبع تلك الخطوة بخطوة أخرى، وهى جعل (اللامركزية) نظاماً للوزارة بدلاً من النظام المركزى القائم، وقد قضى هذا النظام بتقسيم الدولة إلى ست مناطق تعليمية[١٥]، يدير كل واحدة منها مراقب يعاونه مساعد أو أكثر، ومفتش منطقة للتعليم الأولى، ومفتش صحى، ومدير إدارة، ومفتش للتحقيقات، ويكون بالمنطقة إدارة إقليمية للحسابات، والمخازن، و المبانى، وشئون الطلبة، والامتحانات، والسكرتيريه، كما يكون لمراقب التعليم بالمنطقة الإشراف الفنى والإدارى على التعليم، ويرجع إليه فى تفاصيل الأعمال فى منطقته فى حدود الخطط التى ترسمها الوزارة، وأن يرجع هو فى الشئون التى تتطلب الرجوع للوزارة إلى وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو السكرتير العام، فى حدود

---

(١١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٧٥ .

(١٢) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثالث عشرة، الجلسة الحادية عشرة، ١٩٣٨/٥/٢٤، ص ص ١٦٧، ١٧٣ .

(١٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ١٥ ، ٧٩ .

(١٤) الأهرام، ١٩٣٨/٥/١١ (اللامركزية فى وزارة المعارف)؛ الجمهورية، ١٩٨١/١٢/٧ (قصة الدكتور هيكل).

(١٥) المناطق الستة هى : القاهرة، وشرق الدلتا، ووسط الدلتا، وغرب الدلتا، ومصر الوسطى، ومصر العليا. مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد العادى الرابع عشر، ملحق رقم ١٣٤، ص ٥٦٨ .

اختصاص كل واحد من هؤلاء . هذا وقد احتفظت الوزارة لنفسها بحق إلغاء كل تصرف لمراقبى المناطق لا يتفق مع القانون[١٦].

وكان مما رمى إليه هيكل من وراء تنفيذ هذا النظام، تحقيق مبدأ تقسيم العمل، وتعويد موظفى الوزارة على تحمل المسئولية[١٧]، هذا إلى جانب توفير الوقت للمسئولين فى الديوان العام لتوجيه سياسة التعليم العامة توجيها يساير تطورات النهضة وحاجات البلاد، فضلا عن الانتفاع الكامل بجميع الكفاءات فى الوزارة وتوزيعها فى أنحاء الدولة بشكل يؤدى إلى خلق جو من التنافس والابتكار[١٨].

وقد بلغ من حرص هيكل على تنفيذ ذلك النظام، أن رأى إصداره بقرار وزارى لا بقرار من مجلس الوزراء الذى كان من الممكن أن يرى غير رأيه فيرفض المشروع أو يؤجله[١٩]، كما لم يأخذ بآراء مفتشى الوزارة الفنيين عندما رفعوا مذكرة إليه ذهبوا فيها إلى عدم ملائمة نظام اللامركزية لمصر فى ذلك الوقت، ملتمسين لذلك حججاً وأسانيد شتى[٢٠]، فقد وجد أن معارضة هؤلاء ذات ارتباط وثيق بما يترتب على تنفيذ النظام الجديد

---

(١٦) الأهرام، ١٩٣٩/٥/٩ (تنظيم الإدارة التعليمية). مما يجدر ذكره أن فكرة اللامركزية بدأت فى وزارة المعارف حين كان على زكى العرابى مسئولا عن شئون الوزارة فى عهد حكومة الوفد (٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يولية ١٩٣٧) حيث أسند إلى نظار المدارس قسطا من المسئولية لم يكن لهم من قبل. وقد ألغى جزءا من ذلك القسط فيما بعد. فلما جاء هيكل وتقلد شئون الوزارة رأى إعادته والذهاب فى سياسة اللامركزية إلى حد أبعد من ذلك. مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثالث عشر، الجلسة الخامسة والعشرون، ١٩٣٨/٧/١٣، ص ٤٦٨ . ومع ذلك من يقرأ مذكرات هيكل يستشعر أن فكرة اللامركزية كانت من بنات أفكاره هو ولم يكن لها وجود قبل ذلك بوزارة المعارف. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٨١ .

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة التاسعة، ١٩٣٨/١٢/٢١، ص ٢٨٠؛ السياسة، ١٩٤٥/٣/١١ .

(١٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٨٢ .

(٢٠) توجد هذه المذكرة التى رفعت إلى هيكل محفوظة بمتحف التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم وعنوانها "مذكرة بآراء مفتشى وزارة المعارف فى مشروع تعديل الإدارة المركزية للتعليم" فى عام ١٩٣٨، ويلاحظ أن هيكل حينما تعرض فى مذكراته لذلك الموضوع لم يشر إلى تلك المذكرة التى بلغ عدد صفحاتها ١٧ صفحة والتى كانت تعنى معارضة شبه صريحة لما سمى بنظام اللامركزية. وكل ما أشار إليه هو أنه وجد معارضة خفية من كبار موظفى الوزارة لفكرة اللامركزية بقولهم: "إن موظفى الوزارة الذين يمكن أن يعهد إليهم بتنفيذ هذا المشروع لم يألفوا حمل المسئولية، فإذا حملوها اضطربوا، وكان أغلب الظن أن يسيئوا استعمالها وهم لذلك يرون أن فكرة اللامركزية سابقة لأوانها" . محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٨٢ .

من تقلص سلطانهم، مما دفعه إلى المضى فى عمله، غير أنه رأى بمشورة وكيل وزارته تعويضهم عما سيحرمون من اختصاص برفع ألقابهم وبتكليفهم بدراسة المشاكل التعليمية التى تؤهلهم تجاربهم لدراستها بينما كانت تحول مسئوليتهم الإدارية فى ظل النظام المركزى دون التفكير فيها(٢١).

وفى النهاية، إذا كان لنا من تعليق على ذلك النظام، فهو أنه لم يكن فى حقيقة الأمر نظاماً لامركزياً كما أسمته الوزارة، وذلك لما فرضه من قيود على مراقبى مناطق التعليم كان من شأنها الحد من حرية التصرف لديهم، تلك الحرية التى هى من أهم السمات المميزة للنظام اللامركزى، ومن ثم فإن هيكل فى الواقع لم يحدث تعديلاً حقيقياً فى نظام إدارة التعليم، وإنما أعطى هذا النظام بعض المرونة التى كان يفتقر إليها، وهو ما أسهم بلاشك فى تقدم العملية التعليمية وانتظامها فى مسارها الصحيح.

التعليم الأولى :

رأى هيكل أن الغرض من التعليم الأولى ليس محو الأمية، وإنما ينبغى أن يكون الغرض منه نوعاً من تثقيف الشعب تثقيفاً عاماً يؤدى إلى حياة قومية متماسكة(٢٢). وانطلاقاً من هذا، كان اهتمامه بذلك النوع من التعليم، فبدأ بدراسة أنظمته فى دول أوربا ومقارنتها بالنظم المتبعة فى مصر توطئة لوضع سياسة ثابتة للنهوض به(٢٣)، كما سار قدماً فى سبيل تنفيذ الإلزام، وأصدر العديد من القرارات الوزارية القاضية به(٢٤)، والتى كان من أثرها شمول الإلزام أنحاء شتى من البلاد.

هذا وقد عنى هيكل بالعمل على إشراف وزارة المعارف على التعليم الأولى إشرافاً كاملاً، وأجرى من أجل ذلك العديد من المباحثات مع وزارة الداخلية التى كانت تشترك فى

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ص ٨٢، ٨٣ .

(٢٢) الأهرام، ١٩٤١/٢/١٣ (التعليم الأولى وتحديد الغرض منه).

(٢٣) المصدر نفسه، ١٩٣٨/١١/٢٩ (وضع سياسة ثابتة للتعليم الأولى).

(٢٤) كان من تلك القرارات التى أصدرها هيكل قرارات أرقام : ٥٠٠٣، ٥٠٠٧، ٥٠١٢، ٥٠١٩، ٥٠٢١، ٥٠٣٠، ٥٠٣٢، ٥٠٣٥، فى ١/١٨،٨، ٢/١٩، ٣/٢٣،٢٠، ٥/٢١،١٣، ١٩٣٩/٦/١٤ .الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة الوثائق الرسمية لسنة ١٩٣٩، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٤، ص ص ١٢ ، ١٣، ٢٣، ٦٦، ١٤٩، ١٥٦، ٢٣٩، ٢٨٣، ٣٢٨ . وغير ذلك من القرارات الأخرى فى عامى ١٩٤٠، ١٩٤١ .

هذا الإشراف، وانتهى إلى تحقيق ما أراد، وأصبح على مجالس المديريات القائمة على هـــذا التعليم الرجوع إلى وزارة المعارف وحدها فى كل شئونه[٢٥].

وكان من صور الإصلاح الأخرى التى رئى إدخالها على التعليم الأولى فـــى عـــهد هيكل، إيجاد نوع من الوحدة بين هذا التعليم والتعليم الابتدائى، بـــالتقريب بيـــن مناهجـــهما، وتقرر لتحقيق ذلك تقسيم التعليم الأولى إلى ثلاث مراحل :الأولى وتضـــم تلاميـــذ الفرقتيـــن الأولى والثانية، وتعادل مناهجها مناهج رياض الأطفال . والثانية تشـــمل تلاميـــذ الفرقتيـــن الثالثة والرابعة، وتقابل مناهجها مناهج السنتين الأولى والثانيـــة الابتدائيتيـــن. أمـــا الثالثـــة فتجمع تلاميذ الفرقتين الخامسة والسادسة، وتماثل مناهجها مناهج السنتين الثالثـــة والرابعـــة الابتدائيتين. على أن يكون التعليم فى المرحلتين الأولى والثانية متجهاً إلى تمريـــن ملكـــات الطفل وإثارة انتباهه، وبالتالى لا تلقى فيهما معلومات تقريرية ويكتفى بـــدروس فـــى الديـــن والقصص العربى والحساب و التربية الوطنية والرسم والأشغال اليدوية[٢٦]. وقد تم تحقيـــق هذا الإصلاح بالفعل بعد عرضه على المجلس الأعلى للتعليم وقبل موافقته[٢٧].

أيضاً عنى هيكل بمسألة تغذية تلاميذ المدارس الإلزامية حتى يصبح لديـــهم القـــدرة على التحصيل والاستفادة مما يلقى عليهم من دروس، غير أن الاعتمادات الماليـــة – بســـبب ظروف الحرب العالمية الثانية – وقفت حجرة عثرة فى سبيل تحقيق هذه الرغبة[٢٨]، فلجـــأت الوزارة عندئذ إلى طريق آخر، وهو جمع التبرعات إلى حين تمكن الدولة من المساهمة هـــى الأخرى، وكان من أهم الوسائل التى اتبعت فى هذا الصدد ما يلى:

- جعل جميع حفلات المدارس التابعة للوزارة بمقابل يخصص لإطعام التلاميذ الفقراء.
- اكتتاب كل تلميذ فى مختلف مراحل التعليم بمبلغ يتراوح بين قرش وقرشـــين فـــى كـــل شهر من أشهر الدراسة.
- قيام الفرقة القومية ببعض الحفلات وتخصيص إيرادها لهذا الغرض.

---

(٢٥) الدستور، ١٩٤٠/٧/٦ (إشراف وزارة المعارف على التعليم الأولى).
(٢٦) الأهرام، ١٩٤١/٣/٦ (فى التعليم الأولى).
(٢٧) المركز القومى للبحوث التربوية، وزراء التعليم فى مصر وأبـــرز انجـــازاتهم ١٩٣٧ - ١٩٧٩، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ٩٧، ٩٨ .
(٢٨) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـــ٢، ص ٨٩ .

obeikandl.com

هذا وقد لجأت الوزارة إلى كسوة أعداد غفيرة من التلاميذ الفقراء وطالبت بعض الهيئات بالمساهمة فى هذا العمل[٢٩]، واستمر الوضع على ذلك الحال إلى أن أصبحت الدولة بداية من عام ١٩٤١ هى المسئولة عن غذاء تلاميذ التعليم الإلزامى[٣٠].

كان هذا أهم ما قام به هيكل من إصلاح من أجل النهوض بالتعليم الأولى وتحقيق الهدف المنشود من ورائه، وواضح منه إلى أى مدى بلغ اهتمامه بهذا النوع من التعليم وآمن برسالته.

التعليم العام (الابتدائى والثانوى) :

كما اهتم هيكل بالتعليم الأولى اهتم كذلك بالتعليم الابتدائى، وقد كان من مظاهر هذا الاهتمام العمل على رفع المستوى التعليمى للطلاب بوجه عام، ومن أجل ذلك كان إدخاله العديد من التعديلات على القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، وتتلخص هذه التعديلات فى :

- إلغاء الامتحان التحريرى والاعتماد على أعمال السنة فى الانتقال من عام إلى آخر باعتبار أن تلك الأعمال هى الأوقع فى الحكم على التلميذ فى تلك المرحلة، فضلاً عن ذلك فإن هذا النظام يصرف التلميذ عن الحفظ ويفسح له المجال فى أن يتكون تكويناً حسناً فى أول نشأته.
- رفع نسبة الحد الأدنى للنجاح فى امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية إلى ٥٠% بدلاً من ٤٠% .
- تضييق دائرة نطاق امتحان الدور الثانى بحيث يقصر دخول هذا الامتحان على الطلاب الراسبين فى مادة واحدة بشرط الحصول على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان التحريرى (فى شهادة إتمام الدراسة الابتدائية) وذلك لما ظهر من أضرار الإباحة المطلقة فى دخول ذلك الامتحان[٣١].

---

(٢٩) مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد العادى الرابع عشر، ملحق رقم ١٣٤، ص ٥٦٨ .

(٣٠) المركز القومى للبحوث التربوية، المرجع المذكور، ص ٩٨ .

(٣١) مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد العادى السادس عشر، ملحق رقم ١٥٢، ص ص ٦٢٨ - ٦٣١ . من الجدير بالذكر أنه عند عرض هذه التعديلات على مجلس النواب رئى امتحان التلاميذ تحريرياً فى الصف الثالث لتدريبهم على الامتحان فلا يفاجئوا به مرة واحدة فى الشهادة الابتدائية. وقد أخذت الوزارة بهذا الرأى. وتمت الموافقة على التعديلات بشكل نهائى بجلسة مجلس الشيوخ المنعقدة فى ١٩٤١/٩/٢٣ .

obeikandi.com

هذا وقد اهتم هيكل برفع مستوى الطلاب الضعفاء بصفة خاصة، وكان من الوسائل التى ارتأتها الوزارة فى هذا الشأن تهيئة المجموعات المتناسقة واختيار المدرس الصالح، كما رئى فى حالة عدم نجاح مثل هذه الوسائل الاتجاه إلى نظام آخر يقضى بجعل مدة الدراسة بالمدارس الابتدائية للتلميذ ذى المستوى الضعيف خمسة أعوام بحيث يقضى فيها على فكرة الرسوب عن هذه الفئة من الطلاب، على أن ينقل إلى مجموعته فى حالة نجاحه فيقضى الفترة المقررة لزملائه فى هذه المجموعة ومدتها أربعة أعوام(٣٢).

أيضاً اهتم هيكل بتحسين مستوى التلاميذ فى اللغة العربية، فأمر بإنشاء المكتبات فى العديد من المدارس وتزويدها بالكتب العربية الحديثة، وطالب مفتشى اللغة العربية بالوقوف على مبلغ عناية التلاميذ باستعارة الكتب وقراءتها، كما قام بإلغاء تعليم اللغة الإنجليزية فى السنة الأولى حتى يتوفر التلميذ على دراسة اللغة العربية فيتمكن منها ويجيدها(٣٣).

ومن أوجه الإصلاح الأخرى التى رأى هيكل إدخالها على التعليم الابتدائى جعل امتحان الشهادة الابتدائية إقليمياً لإفساح الطريق أمام الجهات الإقليمية لحسن إعداد التلميذ(٣٤)، وقد خطت الوزارة بعض الخطوات فى هذا السبيل(٣٥)، كما اهتم بإنشاء أقسام تكميلية بالمدارس الابتدائية لمساعدة من لا يلتحقون من خريجى هذه المدارس بالتعليم الثانوى على ترقية معارفهم حتى يتيسر لهم الالتحاق بالأعمال(٣٦).

وكان مما اهتم به هيكل وشمله بعنايته نظام المجانية المعمول به، فقد عمل على تنظيم قواعده من جديد حتى يكون محققاً للغرض الذى وضع من أجله، وهو تمكين ذوى المواهب من الطلاب من الوصول إلى أرقى درجات التعليم ليتاح للوطن الانتفاع بكفايتهم فى المستقبل، وكان مما ارتآه تحقيقاً لذلك ضرورة اختيار التلميذ امتحان مسابقة يعد لهذا الغرض، واشترط لدخول هذا الامتحان عدة شروط، كعدم قدرة الطالب على دفع

---

(٣٢) الأهرام، ١٩٤٠/١١/٢٣ (تقوية التلاميذ الضعاف فى المدارس الابتدائية).

(٣٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٩٨، ٩٩ .

(٣٤) وزارة المعارف العمومية، تقرير موجز عن سياسة التعليم بمصر فى العام الدراسى ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، ص ١٢ .

(٣٥) صدر قرار بالنظام المطلوب بعد أن ترك هيكل وزارة المعارف، وهو القرارى الوزارى رقم ٥٢٢٤ فى ١٩٣٩/١٢/٦ . الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة الوثائق الرسمية لسنة ١٩٣٩، ص ص ٨٩٢ ، ٨٩٣ .

(٣٦) الأهرام، ١٩٣٨/٧/٣ (فى وزارة المعارف).

المصروفات الدراسية، وألا يقل عمره فى أول أكتوبر التالى للامتحان عن ٩ أعوام ولا يزيد عن ١١ عاماً، وألا يقل مجموع درجاته عن ٧٥%، وفى حالة التساوى يفضل الأصغر سناً[٣٧].

أما عن التعليم الثانوى، فقد نال قدراً كبيراً من دعم هيكل له وحرص على النهوض به، لإيمانه العميق برسالة هذا النوع من التعليم وما يترتب عليه من آثار بالغة الأهمية لنهضة البلاد فى مختلف المجالات، وهو ما يتضح من حديثه عنه حينما تولى شئون وزارة المعارف لأول مرة، إذ يقول : "إن رسالة التعليم الثانوى، وهى رسالة التثقيف العام للشعب كله، جديرة بكل إكبار ورعاية، والنوابغ من رجال التعليم الثانوى هم النواة فى كل الأمم للتعليم الجامعى فى نواحى الثقافة العامة، وما يبتكرونه من آراء ومذاهب هو الذى يسمو أغلب الأمر بالتفكير العام إلى تمثيل الغايات السامية من حياة المجتمع مصورة فى صورها الاجتماعية أو الفلسفية أو العلمية، وهو الذى يوجه الفن والأدب والعلم فى كثير من الأحيان وجهاتها الجديدة..." [٣٨].

من هنا كان اهتمام هيكل بالتعليم الثانوى، وقد بدأ جهوده فى مجال هذا التعليم بالعمل على الارتقاء باللغة العربية به، فأصدر تعليماته إلى نظار المدارس -بناء على اقتراحات اللجنة التى شكلها لهذا الغرض – بالإكثار من كتب الأدب العربى القديم والحديث داخل المكتبات[٣٩]، كما أذاعت الوزارة إلى المدارس توصيات مكتب تفتيش اللغة العربية بهذا الشأن، والتى كان منها :

- أن يكون هناك أسرة للغة العربية فى كل مدرسة، وأن تعقد هذه الأسر اجتماعاتها كل أسبوعين على الأقل فى الأيام المخصصة للنشاط المدرسى، وتتخذ لها برنامجاً عملياً يحضره ناظر المدرسة، على أن يتضمن هذا البرنامج المناظرات التى تشحذ أذهان التلاميذ وتقوى مداركهم.
- تسهيل السبل أمام الطلاب للانتفاع بما تحويه مكتبة المدرسة من كتب، بتخصيص عدد من الحصص للمطالعة والسماح لهم بالاستعارة الخارجية.
- العناية بالبلاغة فى سائر مواد الدراسة، حتى يسهل على التلاميذ النطق العربى الفصيح داخل المدرسة وخارجها.

---

(٣٧) المصدر نفسه، ١٩٤١/٣/٦ (نظام للمجانية فى مدارس الحكومة : مذكرة لوزير المعارف).
(٣٨) السياسة، ١٩٣٨/٥/٣ (بيان وزير المعارف عن مهمة و زارته ومسئوليتها).
(٣٩) الأهرام، ١٩٣٨/٨/١٥ (إنهاض اللغة العربية: كتاب من وزير المعارف إلى نظار المدارس).

- تحصيل الطالب كل عام ما لا يقل عن مائة بيت من الشعر عدا ما يدرس له من نصوص(٤٠).

وحرصاً من الوزارة على رفع مستوى التعليم الثانوى كان إدخال التعديلات على قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية، وقد اشتملت هذه التعديلات على عدة أمور منها :

- رفع النسبة المئوية للنجاح فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية (قسم عام*). فقد كان يكفى للنجاح فى هذا الامتحان أن يحصل التلميذ على النهاية الصغرى لكل مادة ولكل مجموعة مواد فى الاختبار التحريرى، فزاد هذا التعديل على ذلك الحصول على ٥٠% على الأقل من مجموع النهايات الكبرى لدرجات مواد الامتحان.
- أن يحصل الطالب على ٥٠% على الأقل من النهاية الكبرى لمجموعة مواد الشعبة التى يريد الالتحاق بها، وبالتالى فلم يعد بإمكان الطالب التخصص فى ناحية دون أن يكون مؤهلا لها.
- تضييق دائرة امتحان الدور الثانى فى النقل والشهادات – بعد أن كان دخول هذا الامتحان مباحاً بلا قيد ولا شرط – بحيث يقتصر على التلاميذ الذين تخلفوا عن امتحان الدور الأول أو جزء منه بعذر مقبول والذين رسبوا فى مادة أو مادتين (أو ما هو فى حكم ذلك) بشرط حصولهم على النهاية الصغرى إذا كانت شروط النجاح تتضمن ذلك(٤١).

ولما كانت الشهادة التوجيهية هى التى تغذى الجامعة بالطلاب، فقد أولاها هيكل عناية خاصة، فشكل لجنة من كبار رجال وزارة المعارف وعمداء الكليات للإشراف على الدراسة بها و اقتراح الوسائل اللازمة لتحقيق المستوى المطلوب للدراسة الجامعية(٤٢)، كما أوصى بضرورة إلقاء بعض الدروس وفقا لإسلوب المحاضرات على النحو المتبع فى الجامعة حتى يألف الطالب هذا النوع من التدريس ولا يكون غريباً عليه عند التحاقه

---

(٤٠) المصدر نفسه، ١٩٣٨/٩/٦(إنهاض اللغة العربية فى المدارس الثانوية).

* كانت مدة الدراسة بالتعليم الثانوى فى ذلك الوقت خمسة أعوام، وتنقسم إلى قسمين :الأول مدته أربعة أعوام يحصل الطالب بعدها على شهادة الثقافة العامة. والثانى مدته عام واحد ويسمى بالسنة التوجيهية، ويمنح الطالب على أثر النجاح فيها إجازة تسمى بـ "شهادة القسم الخاص". وزارة المعارف العمومية، تقرير عن التعليم فى مصر سنة ١٩٤١، ص ص ٣ ، ٤ .

(٤١) مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد العادى السادس عشر، ملحق رقم ١٥٣، ص ص ٦٣٣، ٦٤٠ . وقد وافق الشيوخ على هذه التعديلات بجلسته المنعقدة فى ١٩٤١/٩/٢٣ .

(٤٢) الأهرام، ١٩٣٨/١٢/٢٤ (النهوض بشئون التربية والتعليم).

بالجامعة[٤٣]. هذا وقد تم إنشاء شعبة أخرى لتعلم اللغات العربية والإنجليزية والفرنسة بجانب شعبة الرياضة والعلوم والآداب، وذلك بهدف تزويد أقسام اللغات بكلية الآداب والمعاهد العليا بطلاب أقوياء لغوياً، فضلاً عن خدمة الثقافة العربية[٤٤].

وتقديراً من هيكل لأهمية نظام المجانية وحرصه على تحقيق الهدف المنشود منه، قام بوضع القواعد المنظمة له كما هو الحال فى التعليم الابتدائى، وكان من أهم تلك القواعد التى ارتآها لهذا النظام: العجز عن دفع المصروفات الدراسية، والحصول على نسبة ٧٠% من مجموع النهايات الكبرى فى امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو الشهادة الثانوية (القسم العام)، وألا يزيد سن الطالب فى السنة الأولى على ١٤ عاماً وفى السنة التوجيهية على ١٨ عاماً، وتكون الأولوية للأسبق حسب مجموع درجات الامتحان، وفى حالة التساوى تكون للأصغر سناً، فلا تتجاوز نسبة المجانية المسموح بها، وتمنع المجانية إذا أصبح الطالب قادراً على دفع المصروفات أو إذا رسب مرتين خلال المرحلة الثانوية[٤٥].

كان هذا أهم ما قدمه هيكل من جهود بشأن التعليم العام أثناء توليه وزارة المعارف العمومية، وهى جهود أسهمت بلاشك فى تقدم هذا التعليم وتهيئته للقيام بما ألقى على عاتقه من أعباء وعلق عليه من آمال.

التعليم الفنى (الصناعى - التجارى - الزراعى) :

لقد أعطى هيكل اهتماماً كبيراً للتعليم الفنى لما له من أثر فى النهضة الاقتصادية على المجتمع، فحينما وجد أن التعليم الصناعى لا يساير حاجات الوقت، أصدر قراراً بتشكيل لجنة استشارية دائمة لبحث حالته من حيث وفائه بحاجة البلاد إلى الصناع والإشارة على الوزارة بما يُرى إدخاله عليه من إصلاحات[٤٦]. وفى ضوء ما رأته تلك اللجنة قام بتحويل العديد من المدارس الصناعية المتوسطة إلى مدارس ابتدائية صناعية لسد احتياجات أصحاب الأعمال الحرة الذين يفضلون خريجى هذه المدارس الأخيرة على المدارس المتوسطة[٤٧].

---

(٤٣) المصدر نفسه، ١٩٤١/٢/٣ (شئون السنة التوجيهية).
(٤٤) الدستور، ١٩٤٠/٨/٥ (إنشاء شعبة رابعة بالسنة التوجيهية).
(٤٥) الأهرام، ١٩٤١/٣/٦ (نظام للمجانية فى مدارس الحكومة : مذكرة لوزير المعارف).
(٤٦) المصدر نفسه، ١٩٣٨/٨/١٩ (إنهاض التعليم الصناعى).
(٤٧) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة السابعة، ١٩٣٨/١٢/١٩، ص ٢٣٣ .

ومن أجل الارتقاء بمستوى التعليم الصناعى قامت الوزارة فى عهد هيكل بتنظيم دخول الدور الثانى – حيث كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٧ يسمح للطلاب بدخوله بلا قيد ولا شرط – فى المدارس الصناعية وذلك بقصره على المرضى والمتخلفين لعذر قهرى، على أن يمتحنوا فى جميع المواد، أو من رسبوا فى اثنين على الأكثر من المواد أو مجموعاتها مع نجاحهم فى المجموع الكلى، على أن يمتحنوا فيما رسبوا فيه(٤٨).

وحرصاً من الوزارة على انتظام سير العمل بهذا التعليم قامت بتنظيم الإشراف الفنى على مدارسه بين المراقبه العامة للتعليم الفنى والمناطق التعليمية بتحديد الاختصاصات المنوطة بكل جهة من هذه الجهات، وبالتالى القضاء على الاضطراب الذى اعترى الإشراف على تلك المدارس منذ إنشاء المناطق التعليمية فى عام ١٩٣٩(٤٩).

أما بالنسبة للتعليم التجارى، فقد أدخل به هيكل العديد من الإصلاحات، جاء على رأسها تأهيل طلاب مدارس التجارة المتوسطة للعمل بالشركات والمصارف وبيوت التجارة المختلفة. وكان من الوسائل التى اتخذت لتحقيق ذلك: عمل دراسات تكميلية ليلية لهؤلاء الطلاب لمدة عام واحد بعد التخرج، وإنشاء قسمين فى مدارس التجارة المتوسطة تدرس فى أحدهما المواد باللغة الإنجليزية، وفى الآخر باللغة الفرنسية لتخريج طلاب قادرين على العمل بالشركات التى تستخدم اللغات الأجنبية فى تعاملاتها. هذا وقد تم أيضاً إنشاء " مدرسة التجارة الراقية" تمهيداً عند حلول الوقت المناسب لإلغاء المدارس المتوسطة وإحلال المدارس الراقية محلها بشرط ألا يلتحق بها سوى الطلاب الحاصلين على شهادة الثقافة العامة، وبالتالى يكونوا أكثر استعداداً للقيام بالأعمال فى المصارف والشركات من خريجى المدارس المتوسطة، وحددت مدة الدراسة بها بعامين(٥٠). وقد عنى هيكل بضرورة الاهتمام بتدريس الأدب العربى فى تلك المدرسة وغيرها من المدارس التجارية لحاجة خريجيها إلى الأساليب الأدبية فى التعامل مع الجمهور(٥١).

---

(٤٨) مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد العادى السادس عشر، ملحق رقم ١٥١، ص ٦٢٤ . وقد وافق مجلس الشيوخ على هذا التعديل بجلسته المنعقدة فى ١٩٤١/٩/٢٣ .

(٤٩) الدستور، ١٩٤١/٨/٢٨ (المدارس الصناعية وتنظيم الإشراف الفنى عليها).

(٥٠) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الرابع، الجلسة التاسعة والخمسون، ١٩٤١/٧/٧، ص ١٦٠٧؛ وزارة المعارف العمومية، تقرير عن التعليم فى مصر سنة ١٩٤١، ص ١٠ .

(٥١) الأهرام ١٩٤١/٩/١٩ (الأدب العربى فى مدارس التجارة). مما لاشك فيه أنه كان من أهم أسباب اهتمام هيكل بالأدب فى مدارس التعلم أنه أديب .

ومن أجل رفع مستوى التعليم بالمدارس التجارية المتوسطة كان تنظيم الوزارة دخول امتحان الدور الثانى بتلك المدارس على شكل لا يخرج عن النظام المشار إليه بالنسبة لمدارس التعليم الصناعى، وذلك بدلاً من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٧ الذى كان يفسح المجال لدخول هذا الامتحان(٥٢).

أما عن التعليم الزراعى، فقد عمل هيكل على إصلاحه والنهوض به، لما للزراعة من أهمية فى الاقتصاد القومى، فنظم دخول امتحان الدور الثانى بمدارسه المتوسطة على النحو الذى تم بمدارس التعليم الصناعى(٥٣)، كما قام بتحويل العديد من هذه المدارس إلى مدارس زراعية أولية لاحتياج كبار المزارعين والملاك إلى خريجى هذه المدارس عن المدارس المتوسطة، وقد احتفظ بعدد من تلك المدارس الأخيرة لتخريج ما تحتاج إليه الحكومة من طلابها للعمل بوظائفها(٥٤).

تلك هى آثار هيكل فى مجال التعليم الفنى، وهى إن دلت على شىء فإنما تدل على إدراكه لأهمية هذا التعليم وأثره بوصفه دعامة أساسية فى التنمية الاقتصادية.

التعليم النسوى :

لقد أولى هيكل التعليم النسوى بمختلف أنواعه قدراً لا بأس به من عنايته، خاصة وأن الظروف فى ذلك الوقت كانت تخدم المرأة وتشجعها، فقد قام بتحويل طائفة من المدارس الأولية الراقية إلى مدارس تربية نسوية لإعداد فتاة الطبقة المتوسطة بما يؤهلها للأمومة وللارتزاق عن طريق العمل فى إحدى الصناعات النسوية(٥٥)، كما قام بوضع سياسة ترمى إلى تعميم مدارس الثقافة النسوية بالبلاد(٥٦).

---

(٥٢) مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد العادى السادس عشر، ملحق رقم ١٥١، ص ٦٢٤ .

(٥٣) المصدر نفسه. وقد وافق مجلس الشيوخ على هذا التعديل بجلسته المنعقدة فى ١٩٤١/٩/٢٣ .

(٥٤) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة السابعة، ١٩٣٨/١٢/١٩، ص ٢٣٣ .

(٥٥) المركز القومى للبحوث التربوية، المرجع المذكور، ص ٩٨ .

(٥٦) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة السابعة والثلاثون، ١٩٣٩/٣/٢٠، ص ١٢٢٨ . كان الغرض من إنشاء مدارس الثقافة النسوية إعداد البنت للحياة المنزلية. واشترط فى الطالبات الراغبات فى الالتحاق بتلك المدارس الحصول على شهادة الدارسة الابتدائية أو ما يعادلها من شهادات المدارس الأجنبية. وحددت مدة الدراسة بها بأربعة أعوام تدرس فيها مواد :الدين ، واللغة العربية، واللغة الأوربية (انجليزية وفرنسية)، والتاريخ والجغرافيا=

وفى عهده أيضاً تم وضع مشروع لائحة معهد التدبير المنزلى للبنات بغرض تخريج معلمات لتدريس مواد التدبير المنزلى بمدارس البنات المختلفة، وقد تضمن هذا المشروع إنشاء قسم خاص لتزويد الطالبات بقسط وافر من التدبير المنزلى وغيره من المواد النسوية المتصلة بحياة ربة البيت دون الإعداد المهنى للتدريس(٥٧).

و مما يحسب لهيكل كذلك خلال مسئوليته عن شئون وزارة المعارف تنظيمه لمعاهد الموسيقى، والفنون الجميلة، والتربية البدنية، بوضع لوائحها إثر استقلالها عن معهد التربية للبنات، بعد أن كانت أقساماً تابعه له. وقد أصدر قراراً بإنشاء مجلس أساتذة لكل من هذه المعاهد للقيام على تنظيم الدراسة بها وحياة الطالبات بداخلها(٥٨).

التعليم الحر :

نظراً لأهمية الدور الذى كان يقع على التعليم الحر* فى تعليم الناشئة فى ذلك الوقت، فقد حباه هيكل جزءاً كبيراً من اهتمامه، وكان من أهم مظاهر ذلك زيادة الإعانات المقدمة له حتى يستطيع القيام بدوره على أحسن حال(٥٩). وقد بلغت قيمة تلك الإعانات فى عام ١٩٣٩ (١٨٤,٠٠٠) جنيهاً بعد أن كانت (٩٢,٠٠٠) جنيهاً فى عام ١٩٣٦(٦٠)، وهو ما يبين بصورة دقيقة ما احتله هذا التعليم من مكانة بارزة فى دائرة اهتمامات وزارة المعارف العمومية فى تلك الفترة، مما كان سبباً فى قفز نتائج مدارسه إلى مستوى يدنو من مستوى التعليم بالمدارس الحكومية(٦١).

ومن أبرز ما شغل هيكل من شئون التعليم الحر تحقيق الإشراف الكامل لوزارة المعارف على مدارسه، وبصفة خاصة المدارس الأجنبية منها، وبسط الرقابة على مناهجها

=والحساب المترلى، وتربية الطفل، والتربية البدنية، والتطريز، وغيره. وزارة المعارف العمومية، تقرير عن التعليم فى مصر سنة ١٩٤١، ص ٥ .

(٥٧) الدستور، ١٩٣٩/٧/١٧ (مشروع لائحة معهد التدبير المترلى).

(٥٨) المصدر نفسه، ١٩٣٩/٧/٢٨ (فى معاهد البنات العليا)؛ نجاح رحومة أحمد حسن، الآراء التربوية فى كتابات محمد حسين هيكل " دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٧ .

* يقصد بالتعليم الحر التعليم الخاص، وهو يشتمل على المدارس الأهلية والأجنبية.

(٥٩) الأهرام، ١٩٤٠/١١/١١ (فى التعليم الحر).

(٦٠) مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد العادى الرابع عشر، ملحق رقم ١٣٤، ص ٥٧٠ .

(٦١) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الثالث عشر، الجلسة الخامسة والعشرون، ١٩٣٨/٧/١٣، ص ٤٦٨ .

obeikandl.com

بحيث تتسق تلك المناهج مع الأغراض القومية المصرية، وهو ما استلزم إعادة النظر في القانون الخاص بتنظيم المدارس الحرة، من أجل ذلك كان اتصال وزارة المعارف بالقائمين على التعليم الأجنبى بمصر وإجراء المباحثات معهم (٦٢)، والتى انتهت إلى الاتفاق على عدد من القواعد التى رئى إدخالها على القانون القائم، وتشمل :

أولا : الثقافة القومية :

استقر الرأى بشأن الثقافة القومية على عدد من الأسس كان أهمها ما يلى

١-أن يكفل للتلاميذ المصريين الذين يدخلون مدارس أجنبية ابتداء من العام الدراسى ١٩٤١ / ١٩٤٢ الحصول على مستوى علمى مماثل لمستوى زملائهم فى المدارس المصرية فى اللغة العربية وتاريخ مصر وجغرافيتها والتربية الوطنية.

٢-أن توضع لهؤلاء التلاميذ برامج لتدريس هذه المواد باشتراك الوزارة مع المدارس الأجنبية فى إعدادها.

٣-أن تعقد الامتحانات فى آخر المرحلة الدراسية لا فى نهاية كل عام دراسى حتى تترك للمدارس الأجنبية الحرية فى اتباع أساليبها البيداجوجية الخاصة، غير أن الوزارة تحتفظ لنفسها بالحق فى التفتيش على هذه المدارس فى كل سنى الدراسة.

٤-يجوز للمدارس الأجنبية التى تكون نسبة التلاميذ المصريين فيها أقل من ١٥% أن تطلب من أولياء أمور التلاميذ أن يتعهدوا كتابة بتدريس اللغة العربية لأبنائهم وذلك بشرط أن تعلن الوزارة بالموضوع وتوافق عليه.

ثانيا : المدرسون فى المدارس الأجنبية

أقرت بشأن هؤلاء المدرسين الاقتراحات الآتية :

١-أن تكون مؤهلات المعلم الأجنبى معادلة للمؤهلات المشترطة لزملائه فى المدارس المصرية مع الموافقة على بقاء المعلمين من رجال الدين* فى وظائفهم والسماح لهم بممارسة التدريس متى أثبتت تقارير المفتشين حسن أعمالهم.

٢-فى نهاية العام الدراسى أو فى أى ظرف تراه المدرسة ضرورياً يرسل مديرو المدارس الأجنبية إلى وزارة المعارف قائمة بوظائف المدرسين المصريين والأجانب الذين

---

(٦٢) عن لقاء هيكل مع نظار المدارس الأجنبية بهذا الخصوص انظر :
The Egyptian Gazette, March 12, 1941 (Foreign schools in Egypt).

* كانت المدارس الأجنبية تستعين فى بعض الأحيان برجال الإرساليات فى تدريس المواد التى بها عجز فى مدرسيها . جرجس سلامة، تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٦٥ .

تحتاجهم المدرسة لأقسامها المصرية لعامها الدراسى التالى أو فى الظـــرف الضـــرورى فتعتمد الوزارة هذه القائمة وتساعد فى الحصـــول علـــى التأشـــيرات اللازمـــة لدخـــول المدرسين الأجانب إلى مصر، ثم تصدق الوزارة على كل هـــذه التعيينـــات فـــى ثلاثـــة الأشهر الأولى من العام الدراسى بشرط أن يكون المدرسون المذكورون حائزين للشروط الواردة بالقانون.

٣-تمنح الوزارة الأقسام المصرية فى المدارس الأجنبية فترة انتقال مدتـــها ثلاثـــة أعـــوام تحقق فيها الشروط المطلوبة منها.

٤-يجوز فى الأقسام التى تعد للشهادات الأجنبية أن تدرس مواد الثقافة القوميـــة (التـــاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية) بلغة المدرسة، لكـــن يجـــب أن يكـــون مـــدرس التـــاريخ والتربية الوطنية مصريا.

٥-أن تكون الوزارة على استعداد لترشيح مدرسين حاصلين على إعانة مالية فـــى الأقســـام المصرية بالمدارس الأجنبية على أن يكون تدريسهم باللغة العربية.

٦-أن تحبذ الوزارة عمل دراسات خاصة لهؤلاء المدرسين لتهيئتـــهم للعمـــل فـــى البيئـــة الخاصة التى يعملون بها، كما أنها على استعداد للنظر فى التدابير اللازمة لإنفاذ ذلك.

ثالثا : تعليم الدين

١-لا يعلم التلاميذ دينا غير دينهم حتى لو قبل ولى الأمر ذلك كتابة.

٢-إعداد درس فى الدين الإسلامى مرة كل أسبوع للطلاب المســـلمين فـــى الأقســـام التـــى تحضر للشهادات الأجنبية، أما التى تعد للشهادات المصرية فالدين فيها جزء من المنهج.

رابعا : التفتيش والامتحانات :

تم الاتفاق بشأن التفتيش والامتحانات على ما يأتى :

أ-التفتيـــش :

١- يتناول التفتيش كل ما يخص الأقسام المصرية فى المدارس الأجنبيـــة وكـــذا مـــواد الثقافة القومية فى الأقسام التى تعد للشهادات الأجنبية.

٢- للمدارس الأجنبية الحرية فى تطبيق ما تراه صالحا مـــن قواعـــد التربيـــة وطـــرق التدريس ما دامت متفقة مع الأسس العامة.

٣- للمدارس الأجنبية الحرية فى تدريس مواد الثقافة القومية فى المراحل التـــى تجدهـــا مناسبة بحيث لا تعوق الطالب عن تحصيل المواد الأخـــرى اللازمـــة لتقدمـــه فـــى الشهادة الأجنبية التى تعده لها.

٤- للمدارس الأجنبية الحرية فى اتباع الطريقة التى تراها صالحة لحفظ ملفات تلاميذها وموظفيها على أن تكون هذه الملفات واضحة يمكن للمفتشين الرجوع إليها بسهولة وقت الحاجة.

٥- لا تلتزم المدارس الأجنبية بالشرط الوارد فى لائحة التعليم الحر الذى يفرض على المدارس الأهلية وضع رصيد لها فى البنك يعادل نفقات شهرين.

٦- التفتيش على المسائل المالية سيكون مقصورا على الأقسام التى تمنحها الوزارة إعانة.

٧- للمدارس الأجنبية الحرية فى اتباع النظم واستحضار الأدوات اللازمة للعناية بصحة تلاميذها، على أن يكون ذلك وافيا بالغرض المطلوب.

٨- أن تختار الوزارة طائفة خاصة من المفتشين للتفتيش على المدارس الأجنبية.

ب-الامتحانات :

١-يجوز لمن يرغب من المدارس الثانوية الأجنبية أن تتقدم للوزارة بطلب منحها حق عقد امتحانات النقل لتلاميذها على غرار ما هو حادث فى بعضها، وللوزارة حق الفصل فى هذا الطلب.

٢-للمدارس الابتدائية الأجنبية الحق فى عقد امتحانات النقل لتلاميذها أسوة بالمدارس الأهلية الحرة.

٣-ليس من الضرورى للالتحاق بالقسم الثانوى بالمدرسة الأجنبية الحصول على الشهادة الابتدائية طالما أن هناك امتحاناً مماثلاً يعقد بموافقة وزارة المعارف(٦٣).

ومن الجدير بالذكر أن هيكل حينما أقدم على هذه الخطوة مع المدارس الأجنبية قامت ضجة ضدها تجاوزت حد النقد فى الصحف الأجنبية الصادرة فى مصر إلى احتجاج بعض المدارس والتدخل من جانب بعض الممثلين السياسيين،غير أن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، حيث رأى القائمون على التعليم الأجنبى أحقية الوزارة فيما تسعى إليه وضرورة معرفة خريجى مدارسهم – طالما سيقيمون بمصر – لغة تلك البلاد وتاريخها ومعالمها الطبيعية ونظمها المختلفة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية(٦٤).

---

(٦٣) الدستور، ١٩٤١/٤/١ (إشراف وزارة المعارف على معاهد التعليم الأجنبية)، ١٩٤١/٤/٢ (التعليم الدينى فى معاهد التعليم الأجنبية،نظام التفتيش والامتحان)؛ الأهرام، ١٩٤١/٣/١٢ (الدراسة القومية والدينية فى المدارس والمعاهد الأجنبية).

(٦٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٩٦ ، ٩٧ . وعن تفاهم هيكل ونظار المدارس بعد الضجة التى أثيرت انظر :

The Egyptian Gazette, March 13, 1941 (Agreement between minister and head-masters).

ومن الأعمال الأخرى التى تحسب لهيكل فى مجال التعليم الحر العمل على تأمين أخلاق الطلاب ضد ذوى الأخلاق غير الحميدة من القائمين بأعمال التعليم، وذلك بإضافة مادة جديدة على قانون تنظيم التعليم الحر تقضى بحرمان من يرتكب جرائم ماسة مساساً شديداً بالأخلاق أو بالصالح العام للدولة من الاتصال بالتلاميذ حرماناً نهائياً لما يترتب على ذلك الاتصال من أضرار بالغة(٦٥)، وكذا تأمين المدرسين على مستقبلهم مما قد يتعرضون له من أحداث طارئة أو يستغنى عنهم لأية أسباب، فتم وضع مشروع للتأمين الاجتماعى لهم(٦٦).

تلك هى أعمال هيكل فى التعليم الحر بقسميه الأهلى والأجنبى، وهى تنم عن إيمان راسخ بالقومية المصرية ومحاولة بعثها بإحياء مقوماتها من لغة وتاريخ وجغرافيا بعد أن حاولت بريطانيا طمسها بجعل اللغة الإنجليزية اللغة الرئيسية فى المدارس وفى العديد من المعاملات الرسمية.

المعلم :

رأى هيكل إثر توليه شئون وزارة المعارف أن أداء هذه الوزارة لرسالتها لا يعتمد على تغيير المناهج والبرامج بقدر ما يعتمد على المعلم الكفء، ومن هنا كان اتجاهه إلى المعاهد العالية الخاصة بإعداد المعلمين لإصلاح قواعدها وإعادة تنظيمها(٦٧). وقد تمثلت هذه المعاهد فى معهد التربية للبنين، ومدرسة دار العلوم، ومعهد التربية للبنات.

أولاً : معهد التربية للبنين

أنشئ هذا المعهد فى عام ١٩٢٩ بهدف إعداد المعلمين لمدارس التعليم العام، وليكون مركزاً للبحث العلمى فى مسائل التربية والتعليم والدراسة النفسية للأطفال، فضلاً عن القيام بنشر الأفكار الحديثة عن التربية بين رجال التعليم وتزويدهم بالإرشاد اللازم لتطبيق أساليبها فى المدارس المصرية. وقد قسمت الدراسة بالمعهد فى أول نشأته إلى قسمين، أحدهما خاص بتخريج مدرس التعليم الابتدائى، ويقبل به الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية، ومدة الدراسة به عامان تسبقهما سنة إعدادية. أما الآخر فمسئول عن تخريج

---

(٦٥) مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد العادى الرابع عشر، ملحق رقم ٥٧، ص ص١٨٢، ١٨٣ وقد وافق مجلس الشيوخ على إضافة المادة المشار إليها إلى قانون تنظيم التعليم الحر بجلسته المنعقدة فى ١٩٣٩/٣/٧ .

(٦٦) المصرى، ١٩٤١/٨/١٩ (مدرسو التعليم الحر وتأمينهم على مستقبلهم).

(٦٧) الحديث، يناير ١٩٣٩ (رسالة المعارف فى مصر).

مدرسى المدارس الثانوية، ويقبل به خريجو كليتى الآداب والعلوم، ومدة الدراسة به عامان فقط[٦٨].

وقد قام هيكل واللجنة التى شكلها برئاسته لبحث وسائل إصلاح المعاهد العالية لإعداد المعلمين ببحث نظام هذا المعهد[٦٩]، وتم التوصل إلى عدد من القواعد التى رئى إدخالها على هذا النظام والتى كان منها : قصر مدة الدراسة به على عام واحد، واختيار طلابه من بين طلاب كليتى الآداب والعلوم المنقولون إلى السنة الثالثة بواسطة امتحان مسابقة، فيتعلمون بالمعهد أثناء دراستهم للسنتين الثالثة والرابعة بالجامعة، على أن يتفرغوا بعد الحصول على الشهادة الجامعية للدراسة لمدة عام[٧٠]. وقد تضمنت تلك القواعد إدماج القسمين الابتدائى والعالى بالمعهد ليصيرا نظاماً واحداً يقوم بإعداد مدرس التعليم الابتدائى الذى يستطيع بالإفادة من المران وحسن الأداء الترقى إلى التعليم الثانوى[٧١].

ولكفالة استقلال المعهد وتمكيناً لأسباب البحث والابتكار به تم إنشاء مجلس أعلى له من كبار رجال التعليم فى الوزارة والجامعة لتصريف شئونه والهيمنة على نظامه الإدارى والعلمى، كما تم إنشاء مجلس آخر من الأساتذة للسيطرة على النظام الداخلى وعرض المسائل على المجلس الأعلى بما توحيه التجارب الدراسية و تمليه مصلحة التعليم[٧٢].

هذا وقد اهتم هيكل بتنظيم المعهد من الناحية المالية على أساس رفع مستوى هيئة الأساتذة وتطبيق النظام الجامعى، فوضع كادراً جديداً له تضمن إنشاء وظيفة عميد من الدرجة الأولى، وأربع وظائف لأساتذة من الدرجة الثانية، وأستاذين مساعدين من الدرجة الثالثة، وسبعة مدرسين من الدرجة الرابعة، إلى جانب عدد من الوظائف الأخرى من الدرجتين الخامسة والسادسة لمعاونى أعضاء هيئة التدريس. كما شمل الكادر من الناحية

---

(٦٨) رشوان محمود جاب الله، تاريخ التعليم العام فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٥٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٩١، ص ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٦٩) الأهرام، ١٩٣٨/٦/١ (مشروع إعداد المعلمين لمعاهد التعليم غير الأولية). وكان من أعضاء هذه اللجنة المشار إليها وكيل وزارة المعارف والوكيل المساعد ومراقبى التعليم الابتدائى والثانوى وتعليم البنات والتعليم الحر، وناظر دار العلوم،وناظر معهد التربية للبنين. الأهرام، ١٩٣٨/٦/١ .

(٧٠) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، ملحق مضبطة الجلسة السادسة والخمسون، ١٩٣٩/٥/٩، ملحق رقم ١ ، ص ١٩٧٧ .

(٧١) الحديث، يناير ١٩٣٩ (رسالة المعارف فى مصر). لمزيد من التفاصيل عن قواعد إصلاح نظام الدراسة بالمعهد انظر : وزارة المعارف العمومية، تقرير موجز عن سياسة التعليم بمصر فى العام الدراسى ٣٧ / ١٩٣٨، ص ص ٣، ٤ .

(٧٢) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٩/٦/١٧ (الدكتور هيكل باشا يتحدث عن المثل الأعلى لمعاليه).

الإدارية إنشاء وظيفتين من الدرجة الخامسة، ووظيفتين فى الدرجة السادسة، ووظيفة واحدة فى الدرجة السابعة(٧٣).

غير أنه قد تبين فى عام ١٩٤١ عدم صلاحية العمل بنظام العام الدراسى الواحد بالمعهد، حيث إنه غير كاف لتخريج المعلم القادر على النهوض بمستوى التعليم، فرأت وزارة المعارف عندئذ – بناء على اقتراح المجلس الأعلى للمعهد- ضرورة الرجوع إلى جعل مدة الدراسة سنتين لا سنة واحدة، وقدم هيكل مذكرة بذلك إلى مجلس الوزراء ضمنها التعديلات التى يستلزم العمل بنظام السنتين إدخالها على النظام القائم بوجه عام(٧٤)، وعرضت هذه المذكرة على المجلس فنالت موافقته(٧٥)، وبالتالى أعيد العمل بنظام السنتين إلى جانب ما تضمنته المذكرة من تعديلات خاصة بالمواد الدراسية وكيفية تقييم الطلاب فى امتحان الدبلوم وغير ذلك من المسائل الأخرى المتعلقة بشئون هؤلاء الطلاب، فضلاً عن طريقة تشكيل المجلس الأعلى للمعهد.

ثانياً : مدرسة دار العلوم

لقد رأت لجنة إصلاح المعاهد العالية برئاسة هيكل ضرورة تنظيم دار العلوم تنظيماً جامعياً مع بقائها مستقلة استقلالاً ذاتياً تشرف عليه وزارة المعارف إشرافاً دقيقاً، وأن يكون الغرض الذى ترمى إليه تخريج معلم للغة العربية والثقافة الإسلامية قادراً على الجمع فى ثقافته بين حياة مصر القومية وصلتها بالعالم وعلمه وأدبه وبين ماضيها المتصل بالاتجاه الإسلامى، وبحياة المشرق العربى وتفكيره وفلسفته ومصادرها(٧٦).

وكان هيكل وأعضاء اللجنة متأثرين فى تحديد ذلك الغرض الذى ترمى إليه دار العلوم بفكرة يقرها رجال التربية فى العالم وهى : "أن معلم اللغة العربية كمعلم اللغة القومية فى أية أمة من الأمم، لا تقف مهمته عند تدريس هذه اللغة فى نحوها وصرفها وبيانها وبديعها، بل تتعدى ذلك، ويجب أن تتعداه، إلى دراسة الأدب القومى ومصادره

---

(٧٣) الأهرام، ١٩٣٨/٨/١٢ (الكادران الجديدان لمعهد التربية ودار العلوم).

(٧٤) الدستور، ١٩٤١/٨/٤ (معهد التربية للمعلمين : مذكرة وزير المعارف عن تعديل نظامه).

(٧٥) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٤١/٧/٢٩، ص ٢٣٨ .

(٧٦) متحف التعليم، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزير المعارف عن تدريس اللغة العربية، فى ١٩٣٨/١٢/٢٣، ص ٧ .

واتجاهاته وصلته بالحياة العامة والخاصة فى مختلف الأجيال وتصويره لمطامح الأمة واتجاهاتها النفسية"(٧٧). وهذا يتفق مع ميول هيكل الأدبية ورغبته فى الرقى بهذا الأدب.

أيضاً ذهبت اللجنة ضمن خطة إصلاح دار العلوم إلى ضرورة إعداد الناشئة للالتحاق بها، وقد رئى لتحقيق ذلك أخذ أبناء المعاهد الدينية بعد نجاحهم فى السنة الثانية بمسابقة يلتحقون على أثرها بقسم إعدادى للدار حتى إذا أتموا مرحلته – عامين – يكونوا قد هيئوا للنظام الحديث لدار العلوم* . غير أن الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الأزهر اعترض على ذلك بحجة أن إيجاد القسم الإعدادى معناه إعادة قسم من تجهيزية دار العلوم التى تم إلغاؤها بقانون الأزهر الصادر فى عام ١٩٣٠، ومع أن هذا القانون الأخير كان قد ألغى فى عام ١٩٣٦ وحل محله قانون آخر للأزهر لم يرد به ذكر لتجهيزية دار العلوم وجواز إعادتها أو عدم جواز ذلك، مع هذا رأى هيكل ألا موضع للجدل فى قيمة الاعتراض من الناحية القانونية وألا يجعله محلاً لخلاف، و تفاهم مع شيخ الأزهر على عدم إنشاء القسم الإعدادى وعلى أن يؤخذ أبناء دار العلوم من الحاصلين على الشهادة الثانوية من الأزهر والمعاهد الدينية، على أن تزاد سنى الدراسة بالدار على وجه يحقق الغرض الذى قصد من الإصلاح قدر الإمكان، وبالفعل تم اعتماد هذا النظام وتنفيذه ابتداء من العام الدراسى ١٩٣٨ / ١٩٣٩(٧٨).

---

(٧٧) المصدر نفسه.

* كانت مدرسة دار العلوم منذ إنشائها فى عام ١٨٧٣ تختار طلابها من الدارسين بالمعاهد الدينية بالأزهر. ولما لوحظ بمرور الوقت ضعف مستوى الطلاب فى الدراسة لاختلاف نظام دار العلوم عن نظام الدراسة بالأزهر، فقد تم إنشاء قسم تجهيزى لدار العلوم فى عام ١٩٢٠ لإعداد الطلاب إعداداً جيداً للدراسة بدار العلوم، وقد حددت مدة الدراسة بالقسم التجهيزى بأربع سنوات ودار العلوم بأربع سنوات أيضاً. رشوان محمود جاب الله، المرجع المذكور، ص ٢٧٥ . وظل معمولاً بهذا النظام إلى أن تم إلغاء تجهيزية دار العلوم تدريجياً بمقتضى قانون الأزهر الصادر فى عام ١٩٣٠ . متحف التعليم، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزير المعارف العمومية عن تدريس اللغة العربية بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٣، ص ٣ .

(٧٨) المصدر نفسه،ص ٨ . جدير بالذكر أن الذاكرة خانت هيكل عند تناوله فى مذكراته مسألة إصلاح دار العلوم فى أكثر من موضع، وهذه المواضع هى : ١- يذكر ما خلاصته أن بحث مسألة إصلاح الدار كان مقتصراً عليه وعلى وكيل وزارته. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٩٠ . والواقع أن بحث تلك المسألة قامت به لجنة إصلاح المعاهد العليا= =لإعداد المعلمين والتى كان وكيل الوزارة أحد أعضائها كما أشرنا من قبل . ٢- يشير إلى أن تجهيزية دار العلوم التى أصدر قراراً بها - ذلك القرار الذى اعترض عله شيخ الأزهر - كانت مدة الدارسة بها أربع أو خمس سنوات . محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٩٠ . والصحيح أن المدة كانت عامان فقط. ٣- يذكرا أنه تراجع عن قراره بإنشاء القسم الإعدادى لدار العلوم حيث وجد فى قانون الأزهر ما يرجح حجة الشيخ المراغى. محمد حسين=

وقد تمثل التنظيم الجامعى لدار العلوم فى تنظيم هيئة التدريس بها على أساس النظام المعمول به فى الجامعات، وإنشاء مجلس أساتذة يكون لـه اختصاص مجالس الكليات، ومجلس أعلى برئاسة وكيل وزارة المعارف يكون له اختصاص شبيه باختصاص مجلس الجامعة، وتعرض قراراته على وزير المعارف مباشرة، وأصبح إسم ناظر دار العلوم "عميد دار العلوم"، وأطلق على دبلومها اسم "إجازة دار العلوم"(٧٩)، كما تم وضع كادر جديد للدار شبيه بكادر معهد التربية(٨٠).

وقد حدث فى ديسمبر ١٩٤١ أن عدل نظام دار العلوم مرة أخرى حيث تم تقسيم الدراسة بها إلى مرحلتين(٨١)، الأولى ومدتها أربعة أعوام يدرس فيها الطلاب علوم اللغة العربية والعلوم الشرعية واللغات السامية وبعض المواد الاجتماعية إلى جانب إحدى اللغات الأجنبية، وفى نهايتها يعقد امتحان يمنح الناجح فيه شهادة تسمى "دبلوم دار العلوم"، أما الثانية فمدتها عامان للتخصص، وتقتصر الدراسة فيها على مواد التربية ودراسات عليا فى اللغة العربية فضلاً عن دراسة اللغات الأجنبية، ويمنح الناجحون فى الامتحان النهائى لتلك المرحلة شهادة تسمى " إجازة دار العلوم" يخول لهم بها الاشتغال بمهنة التدريس(٨٢).

ثالثا : معهد التربية للبنات

رأى هيكل أن قسم اللغة العربية بمعهد التربية للبنات* لم يقم بتحقيق ما أنشئ له على الوجه الأكمل، كما أن الثقافة الإسلامية والدين الإسلامى لا يدرسان ضمن مواده، لذا

=هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٩١ . بينما يذكر فى مذكرته إلى مجلس الوزراء – كما هو واضح فى الصفحة السابقة- ما خلاصته أنه لا يوجد فى قانون الأزهر ما يؤيد حجة المراغى.

(٧٩) الأهرام، ١٩٣٨/٧/٢٥ (تنظيم دار العلوم ومنحها استقلالاً ذاتياً).

(٨٠) المصدر نفسه، ١٩٣٨/٨/١٢ (الكادران الجديدان لمعهد التربية ودار العلوم). تفاصيل أخرى عن النظام الجديد لدار العلوم انظر : وزارة المعارف العمومية، تقرير موجز عن سياسة التعليم بمصر فى العام الدراسى ٣٧ / ١٩٣٨، ص٣؛ مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، ملحق مضبطة الجلسة السادسة والخمسون، ١٩٣٩/٥/٩، ملحق رقم ١ ، ص ١٩٧٧ .

(٨١) كان نظام عام ١٩٣٨ يقضى بأن تكون مدة الدراسة بالدار خمس أعوام يعقبها عام آخر تدرس فيه مواد التربية وما يتطلبه الإعداد المهنى للطالب. تقرير موجز عن سياسة التعليم بمصر فى العام الدراسى ٣٧ / ١٩٣٨، ص ٣ .

(٨٢) رشوان محمود جاب الله، المرجع المذكور، ص ٢٨٠

* عن نشأة المعهد ونظامه انظر : وزارة المعارف العمومية، تقرير عن التعليم فىمصر سنة ١٩٤١، ص ص١٢، ١٣ .

كان اعتزامه إنشاء قسم بإحدى المدارس الثانوية للبنات[٨٣] لإعداد الطالبات لتدريس اللغة العربية والدين على أن تكون مدة الدراسة به ستة أعوام تدرس الطالبات فى الأربعة الأولى منها مواد الثقافة العامة وفق منهج التعليم الثانوى مع مزيد من العناية باللغة العربية والثقافة الإسلامية. ثم يوجهن فى العامين الأخيرين فى شعبة خاصة توجيهاً كاملاً فى اللغة العربية وفى الثقافة الإسلامية. وقد تضمن هذا النظام إعداد مناهج انتقالية لشعبة اللغة العربية بالمعهد بسنتيه الأولى والثانية بحيث تكون متجهة إلى الغاية المنشودة من التخصص فى اللغة العربية والثقافة الدينية[٨٤]. وتقرر بدء العمل بهذا النظام ابتداء من العام الدراسى ١٩٣٨ / ١٩٣٩[٨٥].

وإذا كان هيكل قد اهتم بإصلاح معاهد تخريج المعلمين ضمانا للحصول على المعلم القادر على النهوض بمستوى التعليم، فقد اهتم فى الوقت نفسه بالارتقاء بمستوى المعلمين القائمين على العملية التعليمية بالفعل فى المدارس، و كان من أهم الإجراءات التى اتخذت لتحقيق ذلك الغرض، تزويد هؤلاء المعلمين بما يستجد من طرق التعليم الحديثة بإيفاد البعض منهم فى بعثات صيفية إلى الخارج لحضور بعض المحاضرات بالجامعات – يلاحظ أن هذا هو ما يحدث فى الوقت الحاضر – وزيارة المدارس والاتصال برجال التعليم هناك[٨٦]، والعناية بكتب تدريسهم حيث أصبح يشترك فى وضعها رجال الجامعة، وجعل ترقيتهم بامتحان مسابقة[٨٧]، وإقامة المباريات بينهم فى الموضوعات العلمية والأدبية والاجتماعية والاقتصادية، ومنح المتفوقين فى تلك المباريات الجوائز المطابقة لجهودهم[٨٨].

هذا وقد عنى هيكل بالحالة الاجتماعية للمعلمين، فقد سمح لذوى المؤهلات الفنية منهم الذين لا تزيد رواتبهم عن ثلاثين جنيهاً شهرياً بتعليم أبنائهم من الثانى إلى الخامس فى المدارس الأميرية بنصف المصروفات المقررة وإعفاء من يلى ذلك من الأبناء من

---

(٨٣) بعد أن صدر القرار الخاص بالنظام الجديد تم اختيار مدرسة حلوان الثانوية للبنات لتنفيذه.

(٨٤) وزارة المعارف العمومية، تقرير موجز عن سياسة التعليم بمصر فى العام الدراسى ١٩٣٧/ ١٩٣٨، ص ٤؛ الأهرام، ١٩٣٨/٨/١٤ (مدرسات للغة العربية).

(٨٥) المصدر نفسه، ١٩٣٨/٨/٤ (تنظيم معهد التربية).

(٨٦) وزارة المعارف العمومية، تقرير موجز عن سياسة التعليم بمصر فى العام الدراسى ١٩٣٧/ ١٩٣٨، ص ١٢ .

(٨٧) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السابع عشر، الجلسة السابعة عشرة، ١٩٤٢/٥/٧، ص ٢٥٩ .

(٨٨) المصدر نفسه، ملاحق دور الانعقاد العادى الرابع عشر، ملحق رقم ١٣٤، ص ٥٧٠؛ السياسة الأسبوعية، ١٩٣٩/٦/١٧ .

المصروفات بأكملها[٨٩]. كما سُمح لناظرات المدارس والمفتشات والطبيبات اللائى لا يقل راتبهن عن ٢٠ جنيهاً شهرياً والمدرسات الأجنبيات والمدرسات المصريات اللائى لا يقل راتبهن عن ٢٠ جنيهاً شهرياً بالركوب فى الدرجة الأولى بالسكك الحديدية والبواخر وذلك بصفة مؤقتة مدة الحرب العالمية الثانية[٩٠]. ولا يخفى ما فى ذلك كله من فائدة تعود على العملية التعليمية.

هكذا استطاع هيكل أن يخطو الخطوات فى طريق النهوض بالمعلم الذى هو حجر الزاوية فى العملية التعليمية بإعادة تنظيم معاهد إعداده والعمل على تحسين مستواه العلمى والثقافى ورعايته من الناحية الاجتماعية.

النهوض باللغة العربية :

رأى هيكل لما ولى شئون وزارة المعارف وجوب النهوض باللغة العربية والقضاء على ضعف التلاميذ فيها. وقد كان إيمانه بالواجب نحو تلك اللغة كما يقول " أقوى من أن يزعزعه أى اعتبار، فاللغة من مقومات حياة الأمة، وإتقان اللغة القومية أساس من أجل أسس التقدم، فإذا استطعت أن أضع حجراً متيناً فى هذا الأساس أديت لقومى واجباً يجعلنى مستريح الضمير أن وليت وزارة التعليم فنهضت فيها نهضة كان واجباً بدؤها من عشرات السنين"[٩١].

وبدأ هيكل البحث فى أسباب الضعف السائد فى اللغة العربية بين المتعلمين، ووجد أن مرجع ذلك الضعف إلى الأساتذة القائمين على تدريس تلك اللغة، من هنا كان إقدامه على إعادة تنظيم مدرسة دار العلوم المنوط بها تخريج مدرسى اللغة العربية[٩٢].

وقد حدث فى تلك الأثناء أن طالب خريجو كلية اللغة العربية بالأزهر بتعيين البعض منهم بمدارس وزارة المعارف، غير أن هيكل لم يستجب لذلك لمخالفته للنظام المعمول به فى التعيين منذ بدء كلية اللغة العربية فى تخريج طلابها فى عام ١٩٣٧، فقد كان يتم تعيين الخمسة أو الستة الأوائل فى دار العلوم بمدارس الوزارة وتعيين أقرانهم فى كلية اللغة

---

(٨٩) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٨/١٢/١، ص ٣٥٦ .

(٩٠) المصدر نفسه، جلسة ١٩٤١/٢/٢٤، ص ٤٦ .

(٩١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٨٩، ٩٠ .

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٩٠ . سبق أن تعرضنا فى هذا الفصل لما تم من التنظيم المشار إليه بشأن دار العلوم.

obeikandl.com

العربية بالمعاهد الدينية، أما سائر الخريجين سواء فى دار العلوم أو كلية اللغة العربية، فكانوا يلتحقون كمدرسين فنيين بالمدارس الحرة ثم يرشحون بعد ذلك للعمل بمدارس الوزارة فى حالة تساويهم فى عام التخرج وتقارير المفتشين، وفيما تقرره الوزارة من مؤهلات التعليم كامتحان المسابقة أو ما سواه، ومن ثم فإجابة خريجى كلية اللغة العربية إلى طلبهم يعد – كما يرى هيكل– إجحافا بأبناء دار العلوم، هذا فضلاً عن أنهم لم يجربوا بعد فى التعليم ولم تثبت مقدرتهم الفنية فيه(٩٣).

ورد خريجو كلية اللغة العربية على ذلك بأنهم على استعداد للدخول فى مسابقة مع خريجى دار العلوم يتبين منها أنهم أكثر أهلية للتدريس، ولم يبد أبناء دار العلوم اعتراضاً أساسياً على المسابقة لذاتها ولكنهم رأوا أن مدارس الوزارة لم تأخذ منهم إلا إلى عام ١٩٣٠، وأن لهم لذلك أقدمية لا يجوز إغفالها، كما رأوا أن برنامج دار العلوم الذى وضع خصيصاً لتخريج مدرسى اللغة العربية بالمدارس يجب أن يكون أساس المسابقة التى يجب ألا تجرى إلا بين المتساوين فى أقدمية التخرج(٩٤).

وقد وافق خريجو كلية اللغة العربية على إجراء المسابقة بين خريجى عام ١٩٣٧ فى دار العلوم وفى كليتهم، لكنهم اعترضوا على أن يكون امتحان تلك المسابقة على أساس نظام دار العلوم وحده دون مراعاة لنظام التعليم فى كلية اللغة العربية، ورد أبناء الدار على ذلك بأنه إن صح أن يكون لنظام كلية اللغة العربية دخل فى المسابقة فقد وجب أن يترتب على ذلك تعيينهم لتدريس اللغة العربية بالمعاهد الدينية كما يعين أبناء كلية اللغة العربية بمدارس وزارة المعارف(٩٥).

وبينما كان هذا الخلاف دائراً بين مدرسة دار العلوم وكلية اللغة العربية، قامت العديد من المظاهرات والاضطرابات من جانب الفريقين ليس فقط فى العاصمة بل شملت الأقاليم أيضاً(٩٦)، وقد وصف هيكل من قبل الأزهريين فى غمرة تلك الأحداث بأنه "عدو

---

(٩٣) مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزير المعارف العمومية عن تدريس اللغة العربية، ص ص ١، ١٠، ١١ .

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١١ .

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) سامية حسن سيد إبراهيم، الأزهر والسياسة المصرية من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٧٨، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٦ .

الأزهر"[٩٧]، كما أذاعت لجنة الدفاع عن الأزهر أن غرضه من رفض تعيين خريجي الأزهر ليس الحفاظ على اللغة العربية كما قيل وإنما بهدف القضاء على نظام يتصل بالدين والمباعدة بين أبناء الأزهر عن الاضطلاع بمزاولة هذا النظام[٩٨].

وتزامن مع هذه المسألة مسألة أخرى، وهى تهيئة معلم اللغة العربية، ففى عام ١٩٣٥/ ١٩٣٦ قام نزاع بين الأزهر وجامعة فؤاد الأول حول مدرسة دار العلوم، فالأزهر يريد ضمها إليه، والجامعة ترى ضمها إلى كلية الآداب بها حتى يكون لأبناء تلك الكلية الذين يدرسون اللغة العربية نصيب من التدريس كأبناء المعاهد الدينية، وقد نبت على أثر ذلك النزاع فكرة توحيد معاهد تخريج مدرسى اللغة العربية (دار العلوم – كلية اللغة العربية بالأزهر – قسم اللغة العربية بكلية الآداب) فى معهد واحد حيث إن ذلك من شأنه التخفيف عن ميزانية الدولة[٩٩]، ورئى فى هذا الصدد أن يقبل بمعهد التربية للبنين من يتم اختيارهم من خريجى الجهات الثلاثة المسئولة عن تخريج مدرسى اللغة العربية بعد امتحان مسابقة يعقد لهم على أن يكونوا ممن عملوا تحت إشراف المعهد فى السنتين الأخيرتين من دراستهم بالجامعة، كما يشترط فيمن يتقدمون من كلية الآداب أن يكونوا عند التحاقهم بالكلية فى نفس المستوى اللغوى والدينى الذى يشترط لدخول دار العلوم[١٠٠].

غير أن هذا الرأى لم يعمل به، وظلت مسألة تعدد معاهد تخريج معلم اللغة العربية قائمة لتأتى إلى جانبها مسألة خريجى الأزهر ودار العلوم السابق الإشارة إليها، تلك المسألة التى أصبحت كلية الآداب طرفاً فيها هى الأخرى. ورغبة فى الانتهاء من هاتين المسألتين وإيجاد حل لهما تقدم هيكل وزير المعارف بمذكرة إلى مجلس الوزراء استعرض فيها تطور المسألتين ورأيه فيهما، وختمها باقتراحه تشكيل لجنة لوضع تقرير عن المسألتين واقتراحاتها لحلهما[١٠١]، وبالفعل تم تشكيل تلك اللجنة المقترحة وعرضت أسماء أعضائها على مجلس الوزراء، غير أن المجلس رأى تأجيل النظر فى أمر تلك اللجنة إلى وقت آخر[١٠٢].

---

(٩٧) الوفد المصرى، ١٩٣٨/١٢/٦ (فى كلية اللغة العربية ؛هيكل باشا عدو الإسلام).

(٩٨) المصدر نفسه، ١٩٣٨/١٢/١١ (فى الأزهر ودار العلوم).

(٩٩) مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزير المعارف العمومية عن تدريس اللغة العربية،ص ٥ .

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ص ٩، ١٠ .

(١٠١) المصدر نفسه. وهذه المذكرة مكونة من ١٢ صفحة ويوجد نصها بالكامل فى الملاحق (ملحق رقم ٥) .

(١٠٢) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٨/١٢/٢٦، ص ٣٨٣ . والأسماء التى عرضت على المجلس لتشكل منها اللجنة هى : محمود فهمى النقراشى، وحسن صبرى، ومصطفى عبدالرازق، وعبدالحميد بدوى، وعمداء دار العلوم، وكلية الآداب، وكلية اللغة العربية، وأستاذ من كل معهد من هذه المعاهد الثلاث.

وفى اليوم التالى لجلسة مجلس الوزراء تظاهر طلاب كليتى الشريعة واللغة العربية بالأزهر، وارتفعت أصواتهم بالهتافات العدائية ضد هيكل، وقرروا السير بتلك المظاهرات إلى إدارة الأزهر، وهناك حدث الاصطدام بين الطلاب ورجال البوليس بعد أن حاول الأخيرون تهدئتهم وكفهم عن هتافاتهم(١٠٣)، وتطور الأمر حتى امتد العراك إلى داخل الجامع الأزهر، مما أدى إلى احتجاج رجاله لدى محمد محمود رئيس الوزراء الذى أعلن أسفه لما وقع(١٠٤).

ومحاولة من أحمد ماهر وزير المالية فى الوزارة القائمة(١٠٥) لتهدئة الأوضاع وحل الخلاف اقترح على هيكل تعيين واحد أو اثنين من خريجى المعاهد الدينية على سبيل التجربة، بيد أن هيكل لم يقبل ذلك الاقتراح، وأعلن استعداده لتقديم استقالته لرئيس الوزراء إذا رأى الأخير ذلك(١٠٦). ولم يكن هذا الموقف غريباً من هيكل أو دليلاً على تصلبه، فقد حاول بوسائل شتى حل الأزمة بين الأزهر ودار العلوم، وكان مما اقترحه على شيخ الأزهر بهذا الشأن أن يدخل من شاء من أبناء المعاهد الدينية الامتحان النهائى لدار العلوم، فمن نجح فيه كان له ما لأبناء الدار من حق التعيين فى وزارة المعارف، أو أن يلتحق خريجو المعاهد الدينية بمعهد التربية كما يلتحق به خريجو قسم اللغة العربية بالجامعة المصرية، أو يتم إجراء مسابقة بين خريجى دار العلوم وخريجى المعاهد الدينية يعين الفائزون فيها فى مدارس الوزارة، غير أن شيخ الأزهر أبى إلا أن يعين خريجو الأزهر فى مدارس وزارة المعارف دون قيد أو شرط(١٠٧).

وظلت المشكلة بين الأزهر ووزارة المعارف ماضية فى طريقها، وفى ٤ مايو ١٩٣٩ قرر مجلس الوزراء -بناء على ما رئى فى ذلك الوقت من إجراء امتحان مسابقة بين الخريجين حلاً للمشكلة القائمة – تشكيل لجنة لوضع نظام امتحان المسابقة بين خريجى كلية اللغة العربية ودار العلوم، وقسم اللغة العربية بكلية الآداب، واقتراح ما تراه اللجنة محققاً للمصلحة فى تهيئة مدرسى اللغة العربية وما تراه لازماً من التشريع(١٠٨).

---

(١٠٣) سامية حسن سيد إبراهيم، الأزهر والسياسة المصرية من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩، ص ٢٠٧ .
(١٠٤) ماجدة محمد حمود، المرجع المذكور، ص ص ٤٧٠، ٤٧١ .
(١٠٥) هى وزارة محمد محمود الرابعة (٢٤ يونية ١٩٣٨ -١٨ أغسطس ١٩٣٩).
(١٠٦) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٩٤ .
(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٩٥ .
(١٠٨) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٩/٥/٤، ص ١٣٦ .

وعلى أثر تشكيل تلك اللجنة، قام هيكل بتقديم مذكرة إليها ضمنها آراءه بشأن المسألتين محل البحث، وقد أشار بصدد المسألة الأولى (المسابقة بين خريجى المعاهد الثلاثة) أن نتائج المسابقة يجب أن تكون متساوية بالنسبة لجميع المتقدمين إليها، فيعين المتفوقون فى وظائف اللغة العربية فى المعاهد الدينية والمدارس المدنية على السواء حيث إن ذلك ما تقضى به قواعد العدل، لكنه اشترط بالنسبة لطلاب قسم اللغة العربية بكلية الآداب الحصول على الشهادة الثانوية من الأزهر وعلى دبلوم معهد التربية[١٠٩]. أما بالنسبة للمسألة الثانية (تهيئة معلم اللغة العربية)، فقد أشار إلى ما يستنتج منه عدم صلاحية من يتعلمون بالأزهر لتدريس اللغة العربية بمدارس الحكومة، وخلص إلى ضرورة ترك أمر إعداد المعلمين لوزارة المعارف، وبالتالى تعديل القوانين بما فيها قوانين الأزهر بما يحقق تلك الغاية فتصبح المعاهد الدينية تابعة لوزارة المعارف. أما إذا رئى بقاء تلك المعاهد بعيدة عن وزارة المعارف فيجب أن تكتفى فى أمر إعداد معلم اللغة العربية بإعداد معلميها ولا تتدخل فى شئون وزارة المعارف التى يجب أن تكون حرة فى إعداد معلم اللغة العربية لمدارسها، وفى اختيار من يصلح لهذا الإعداد كما هو الحال فى إعداد معلمى المواد الأخرى[١١٠].

وأخذت اللجنة فى عقد جلساتها، وانتهت أخيراً إلى ما يؤيد آراء وزير المعارف بشأن إجراء المسابقة وكذا ضرورة توحيد المعاهد التى تخرج معلم اللغة العربية، فكان ذلك انتصاراً لهيكل، لكنه كان انتصاراً نظرياً، لصدور قرارات اللجنة عشية استقالة الوزارة وإسناد وزارة المعارف إلى غيره فى الوزارة الجديدة[١١١].

---

(١٠٩) متحف التعليم، مذكرة من وزير المعارف عن تدريس اللغة العربية بتاريخ ١٩٣٩/٦/١٢، ص ص ١، ٢. نص هذه المذكرة كاملاً انظر : الملاحق (ملحق رقم ٦).

(١١٠) المصدر نفسه، ص ص ٨-١٠.

(١١١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٩٧. والوزارة الجديدة هى وزارة على ماهر الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونية ١٩٤٠) وقد أسندت فيها وزارة المعارف إلى محمود فهمى النقراشى. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ١٨٧٨-١٩٥٣، ص ص٤١٨، ٤١٩. ومن الجدير بالتنويه أنه قد ثبت بالتجربة العملية بعد ذلك صحة رأى هيكل بشأن عدم صلاحية خريجى الأزهر للعمل بوزارة المعارف حيث لم ينجح منهم أحد فى المسابقتين اللتين تم إجراءهما بينهم وبين خريجى دار العلوم وكلية الآداب فى عامى ١٩٤٠، ١٩٤١. محمد على علوبة، مبادئ فى السياسة المصرية، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٠٥. ومما يجدر ذكره أيضاً أن هيكل عند حديثه فى مذكراته عن مشكلة دار العلوم وكلية اللغة العربية قد اختلط عليه الأمر، فهو يذكر أنه كان ضمن الحجج التى ضمنها مذكرته إلى مجلس الوزراء عن تدريس اللغة العربية - تلك الحجج التى دفعته إلى أن يتخذ ما اتخذه من إجراءات مع خريجى كلية اللغة العربية - الحجة القائلة بأن الوزير المسئول هو وحده الذى يملك التصرف فى شئون وزارته ولا يجوز لغيره التدخل فى شئونها حسب ما نص عليه=

غير أن ذلك لم يكن نهاية المشكلة بين هيكل والأزهر، ففى نهاية ١٩٤٢ وصل إلى علم طلاب كلية اللغة العربية أن وزارة المعارف قررت تعيين الخمسة الأوائل من خريجى دار العلوم وأمثالهم من خريجى معهد التربية فى مدارسها دون إجراء مسابقة لهم، ولما كانت الوزارة لا تعين فى العام أكثر من عشرة مدرسين، وهو عدد من عينوا من دار العلوم ومعهد التربية، فقد رأى هؤلاء الطلاب -طلاب كلية اللغة العربية - أنه لا جدوى من دخولهم امتحان مسابقة للتعيين بمدارس الوزارة. وعلى ذلك كان قرارهم بالإضراب عن تلقى دروسهم[١١٢] والاحتجاج على ما حدث لدى شيخ الأزهر[١١٣]، كما قاموا بإرسال تلغرافات لرئيسى مجلسى الوزراء والنواب ورئيس الديوان الملكى يستنكرون فيها اعتداء وزير المعارف المتكرر على حقوقهم، ويطلبون وضع حد لهذا الاعتداء[١١٤].

وبينما كان الأمر كذلك وإذ بالوزارة تقدم استقالتها فى ٢ فبراير ١٩٤٢ لتخلفها وزارة الوفد فى ٦ فبراير ١٩٤٢، ويعهد بوزارة المعارف إلى أحمد نجيب الهلالى الذى أتى بسياسته على كثير مما وضعه هيكل مما كان سببا فى اضطراب السياسة التعليمية وتخبطها فى كثير من الأحيان[١١٥].

=الدستور، ولهذا كان تأجيل مجلس الوزراء للمسألة عند عرضها عليه للبحث رجاء حلها خارج نطاقه. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٩٤ . والواقع أن هذه الحجة لم ترد فى مذكرته المشار إليها، وإنما وردت ضمن مذكرته التى رفعها إلى اللجنة التى شكلت بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ مايو ١٩٣٩ . أيضاً يشير هيكل إلى أنه لما تشكلت اللجنة المذكورة كان من ضمن الأوراق التى أحيلت إليها بخصوص الموضوع مذكرته التى قدمها إلى مجلس الوزراء . محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٩٧ ولم يشر إلى مذكرته التى قدمها بالفعل إلى اللجنة والمؤرخة فى ١٢ يونية ١٩٣٩ . ويذكر كذلك أن اللجنة حينما انتهت من بحثها أقرت اقتراحه بإجراء مسابقة بين خريجى كلية اللغة العربية ودار العلوم للتعيين فى وظائف التدريس. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية،جـ٢،ص ٩٧ . فى حين أن هذا الاقتراح كان قد اتفق عليه قبل تشكيل اللجنة وقد شكلت اللجنة لوضع نظام امتحان المسابقة واقتراح ما تراه محققاً للمصلحة فى تهيئة معلم اللغة العربية لا لإقرار إجراء المسابقة أو عدم إقراره.

(١١٢) محافظ تقارير الأمن، المجموعة الثانية، محفظة رقم ٩، حكمدارية بوليس مصر، القسم المخصوص، ٧٢ سرى سياسى، ١٩٤٢/١/١٤ . انظر الملاحق (ملحق رقم ٧).

(١١٣) محافظ تقارير الأمن، المجموعة الثانية، محفظة رقم ٩، حكمدارية بوليس مصر، القسم المخصوص، ٨٠ سرى سياسى، ١٩٤٢/١/١٥ .

(١١٤) المصدر نفسه، ٧٧ سرى سياسى، ١٩٤٢/١/١٤ .

(١١٥) عن بعض ما أدخله نجيب الهلالى من تعديلات فيما وضعه هيكل من نظم وقوانين انظر : مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السابع عشر، الجلسة السابعة عشر، ١٩٤٢/٥/٧، ص ص٢٥٨ - ٢٦٠ ، ٢٦٥ - ٢٧١ .

كان ذلك جانباً من الجوانب الأخرى التى أشرنا إليها فيما قبل فى مجال محاولة هيكل النهوض باللغة العربية، وتحسين مستوى الأفراد فيها، وقد واجهته فى محاولته تلك - كما هو واضح من الدراسة - صعاب كثيرة، لكنه استطاع بما أوتى من عزيمة صادقة التغلب على تلك الصعاب، ومن ثم كان نجاحه فيما سعى إليه وأمل فى تحقيقه.

الصحة المدرسية :

حينما أسندت إلى هيكل شئون وزارة المعارف وجد أن الحالة الصحية للتلاميذ على درجة كبيرة من السوء، فأخذ فى بحث الموقف مع الدكاترة حامد محمود وزير الصحة وعلى إبراهيم وحافظ عفيفى لإيجاد الحلول الكفيلة بالنهوض بصحة هؤلاء التلاميذ، وقد رئى فى هذا الصدد تشكيل لجنة للقيام بتلك المهمة(١١٦)، ومن ثم كان قرار هيكل بتشكيل تلك اللجنة برئاسته فى ٢٧ يوليو ١٩٣٨(١١٧).

وقد رأت هذه اللجنة علاجاً لحالة التلاميذ الصحية اتخاذ نظام جديد لفحص الطلاب يعرف بـ"نظام البطاقات الدورية"فيصبح لكل طالب بطاقة خاصة به مدتها ثلاثة أعوام يكشف عليه خلالها بصفة دورية، ويسجل فى بطاقته خلاصة حالته الصحية والعقلية(١١٨)، كما رأت ضرورة تعميم نظام المعاونين الصحيين فى المدارس للمساعدة على رفع المستوى الصحى وإحكام الرقابة الصحية(١١٩)،وفضلاً عن ذلك اقترحت اللجنة تنظيم اختصاص القسم الطبى بوزارة المعارف بحيث يقوم بعدد من المهام التى يمكن حصرها فى النقاط التالية :

١-اختيار المواقع الصالحة لإنشاء المدارس الجديدة.

٢-الاشتراك فى فحص تصميمات المنشآت الجديدة والتأكد من توافر الشروط الصحية فيها قبل إنشائها بما فى ذلك الملاعب الرياضية وحمامات السباحة.

٣-تقرير عدد التلاميذ المناسب لكل قاعة من قاعات الدراسة.

٤-تقرير العدد المناسب من عنابر النوم بالمدارس الداخلية وتقرير المواعيد المناسبة للنوم والرياضة ووجبات الطعام.

---

(١١٦) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الثالث عشر، الجلسة الخامسة والعشرون، ١٣/٧/١٩٣٨، ص ٤٧٠ .

(١١٧) الدستور، ٢٨/٧/١٩٣٨ (وزير المعارف وعنايته بالشئون الصحية للطلبة).

(١١٨) الأهرام، ٢٧/٨/١٩٣٨ (الدستور الصحى فى المدارس).

(١١٩) المصدر نفسه، ٢١/٨/١٩٣٨ (بين المعارف والصحة، التعاون فى سبيل رفع المستوى الصحى بين طلبة معاهد التعليم). يقضى نظام المعاونين الصحيين باختيار مدرس من كل مدرسة أميرية أو أهلية لمعاونة الأطباء فى جميع الأعمال الخاصة بصحة الطلاب وتغذيتهم بحيث تكون كل منطقة تعليمية قائمة بذاتها. الدستور، ١٤/٨/١٩٤١ (نظام المعاونيين الصحيين بوزارة المعارف).

٥-الفحص الابتدائى للتلاميذ لدى التحاقهم بالمدارس و تحويل ذوى العاهات منهم إلى المدارس أو الفصول الخاصة.

٦-الفحص الدورى الشامل للتلاميذ أثناء السنة الأولى وفى فترات متوالية فى السنوات التالية لمراقبة نمو هؤلاء التلاميذ.

٧-التأكد من سلامة المدرسين والخدم من الأمراض المعدية بإجراء الفحص الدورى لهم.

٨-تطعيم التلاميذ بلقاح الجدرى والتيفود والدفتريا عند التحاقهم بالمدارس وتكرار تطعيم الجدرى والتيفود فى المواعيد المناسبة.

٩-تقديم تقارير إحصائية وفنية دقيقة فى نهاية كل عام عن الحالة الصحية المدرسية عامة وفى أى وقت مناسب آخر عن أى موضوع ذى أهمية خاصة(١٢٠).

وقد بدأ هيكل فى تنفيذ ما رأته اللجنة، وجمع المال اللازم له عن طريق التبرعات والحفلات، ولما تبين عدم كفاية هذه المصادر للقيام بالنفقات اللازمة، أقر مجلس الوزراء مشروع التأمين الصحى(١٢١)، ذلك المشروع الذى يتسنى من خلاله علاج جميع الطلاب بأجر زهيد لا يزيد فى العام على ١٠قروش بالنسبة للتعليم الأولى، و٥٠ قرشاً فى التعليم الابتدائى، و١٠٠ قرش فى التعليم الثانوى. وتقرر العمل بهذا النظام ابتداء من العام الدراسى ١٩٣٩/١٩٤٠ (١٢٢)، وأن يبدأ به فى القاهرة والإسكندرية ثم يعمم تدريجياً بعد ذلك(١٢٣).

ومن أجل مزيد من العناية بالصحة الطلابية تم إنشاء مراقبة خاصة بها (مراقبة الصحة المدرسية)، وكان من أثر ذلك توسيع أعمال التفتيش الصحى، وزيادة عدد الأطباء بالوزارة(١٢٤)، والعمل على رفع المستوى الفنى لهؤلاء الأطباء بتنظيم دراسة خاصة لهم بكلية الطب لمدة عام يحصلون بعدها على دبلوم يسمى بـ "دبلوم الطب المدرسى"(١٢٥).

ويدخل ضمن جهود هيكل فى النهوض بصحة التلاميذ عنايته بتغذيتهم، وهو ما ظهر واضحاً فى التعليم الإلزامى الذى رجع ضعف طلابه إلى سوء التغذية فى الدرجة

---

(١٢٠) الأهرام، ١٩٣٨/٨/٢٨ (الدستور الصحى للمدارس).

(١٢١) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٩/٦/١٧ (الدكتور هيكل باشا يتحدث عن المثل الأعلى لمعاليه).

(١٢٢) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة السادسة والخمسون، ١٩٣٩/٥/٩، ص ١٩٥٥ .

(١٢٣) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٩/٥/٤، ص ١٣٥ .

(١٢٤) وزارة المعارف العمومية، تقرير عن التعليم فى مصر سنة ١٩٤١، ص ١٧ .

(١٢٥) الأهرام، ١٩٤١/١١/٣٠ (رفع المستوى الفنى لأطباء الوحدات المدرسية).

الأولى، وقد سبق أن أشرنا إلى ما قام به هيكل فى هذا الصدد عند الحديث عن موقفه من التعليم الأولى. وهكذا يكون هيكل قد استطاع درء كثير من الأخطار التى هددت صحة التلاميذ وقدرتهم على الدرس والتحصيل.

التدريب العسكرى :

كان قد تقرر فى عهد وزارة محمد محمود الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ٢٧ أبريل ١٩٣٨) إدخال التدريب العسكرى فى مرحلتى التعليم الثانوى والجامعى لتعليم من يرغب من الطلاب تعليماً عسكرياً يؤهلهم لأن يكونوا ضباطاً حربيين يمكن الاستعانة بهم وقت الضرورة[١٢٦]. ولما ولى هيكل شئون وزارة المعارف عرضت عليه فكرة جعل التدريب العسكرى إجبارياً، فراقته الفكرة " فأنا من أنصار التجنيد الإجبارى العام، لأنه تنفيذ لنص الدستور بالمساواة بين المصريين فى الحقوق والتكاليف العامة، ولأنه يشعر الناس جميعاً على اختلاف طبقاتهم ومراكزهم الاجتماعية بأنهم سواسية حقاً أمام الوطن، وسواسية فى أداء ضريبة الدم دفاعا عنه، ولأنه فضلا عن ذلك يقوى الروح المعنوية فى البلاد ويبعث إلى القلوب معنى التضامن الصادق فى خدمتها... هذا إلى ما فى هذا التجنيد الإجبارى من انصراف عن ملاذ الحياة، وتعود على شظف العيش، ومن تقوية معانى الرجولية فى النفوس، ومن إدراك الواجب وحسن أدائه. وكان طبيعيا أن يصدر تشريع بالتجنيد إثر صدور الدستور تنفيذا لأحكامه، لكن السنوات تعاقبت ولم يصدر هذا التشريع، أفلا يكون التدريب العسكرى فى معاهد التعليم جمعيا خطوة، ولو ضيقة، تتحقق بها طائفة من الأغراض التى يحققها التجنيد الإجبارى؟"[١٢٧]. وعلى ذلك أقر هيكل مبدأ هذا التدريب، ثم أصدر به قررا وزاريا ليبدأ فى تنفيذه[١٢٨].

وكان ضمن الفوائد المرجوة من وراء هذا النظام الجديد كما صرح هيكل فى حديث له مع مندوب صحيفة الدستور، النهوض بالمستوى الخلقى بين الأفراد، وتنشئة الطلاب على حب الطاعة والنظام، فضلا عن تحسين المستوى الصحى لطبقات الشعب، وغرس

---

(١٢٦) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٨/٣/٣٠، ص ٩٤ . تذهب الباحثة سامية حسن إلى أن تقرير الوزارة لهذا النظام كان فى الواقع من أجل صرف أنظار الطلاب عن المشاحنات السياسية. سامية حسن سيد، الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية ١٩٠٨ - ١٩٤٦، رسالة دكتوراه ، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص ٣٧٠ .

(١٢٧) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ١١٢ .

(١٢٨) المصدر نفسه.

فضيلة الاعتماد على النفس[١٢٩]. وتحقيقاً لتلك الأغراض اشترط لدخول الطالب الامتحان (امتحان التدريب العسكرى) حضوره ٧٥% على الأقل من الحصص المقررة للتدريب العسكرى[١٣٠].

وظل يعمل بهذا النظام وفق ما جاء بالقرار الوزارى الخاص به حتى رأت هيئة البحوث الفنية بالوزارة فى عام ١٩٤١ إلغاءه من التعليم الثانوى بعد أن أثبتت التجارب فشله كمادة أساسية[١٣١]. بيد أن مراقبة التربية البدنية رأت أن ذلك من شأنه هدم عملها خاصة وأن الروح الرياضية لم تتأصل بعد فى نفوس الطلاب، وعليه فقد تقرر بدلاً من إلغاء النظام كلية تخفيض عدد الحصص المقررة له فى الأسبوع إلى حصتين فقط فى مرحلة الثقافة العامة، وحصة واحدة فى السنة التوجيهية[١٣٢].

على أية حال، فإن التدريب العسكرى الإجبارى ليعد من السمات المميزة لعهد هيكل بوزارة المعارف لما كان له من أثر على تربية الأبناء وتهذيب أخلاقهم وإعدادهم إعداداً جيداً لخوض غمار الحياة.

التعليم الجامعى :

شهد التعليم الجامعى خلال الفترة التى تولى فيها هيكل وزارة المعارف كثيراً من الإنجازات التى سعى إليها لتطوير هذا التعليم وتقدمه، وهو ما سوف يتضح لنا من خلال استعراضنا لأهم تلك الإنجازات فيما يلى .

١-وضع نواة جامعة فاروق الأول (الإسكندرية فيما بعد) :

كان الإقبال على التعليم الجامعى قد زاد زيادة كبيرة منذ أوائل العام الدراسى ١٩٣٨/١٩٣٧ مما أدى إلى تكدس كليات الجامعة بالطلاب، فأخذ القائمون بأمر الجامعة عندئذ فى التفكير فى إيجاد حل لهذه الحالة حفاظاً على مستوى التعليم من ناحية وتوفير الأماكن اللازمة لحملة الشهادة الثانوية المؤهلة للالتحاق بالجامعة من ناحية أخرى. وقد رئى أن الحل يتمثل فى إنشاء فرع لجامعة فؤاد الأول بالإسكندرية يشمل كليات الآداب والحقوق والطب، على أن يكون هذا الفرع نواة لجامعة مستقلة فيما بعد. وبناء على ذلك تقدم هيكل

---

(١٢٩) الدستور، ١٩٣٨/٨/١ (مشروع التدريب العسكرى، تعميمه فى سائر سنى الدراسة).
(١٣٠) الأهرام،١٩٣٨/٨/١٦ (نظام التدريب العسكرى تعميمه فى معاهد التعليم العالى والثانوى).
(١٣١) المصدر نفسه، ١٩٤١/٥/٤ (فى التعليم الثانوى).
(١٣٢) المصدر نفسه، ١٩٤١/٥/٢٣ (منهج التعليم الثانوى وتدريس الرياضة البدنية). كانت الحصص المقررة للتدريب العسكرى فى أول العمل به ٤ حصص فى الأسبوع بجميع سنى الدراسة. الأهرام، ١٩٣٨/٨/١٦ .

بمذكرة إلى مجلس الوزراء لإنشاء الكليات المذكورة[١٣٣]. وقد نال هذا الطلب موافقة المجلس فى ٦ أغسطس ١٩٣٨[١٣٤]، وتم إنشاء كلية الآداب، وكلية الحقوق، بينما أجل إنشاء كلية الطب لبعض الأسباب الفنية[١٣٥].

ومع ازدياد عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية (القسم الخاص)، وكذا ارتفاع نسب نجاح طلاب كليتى الحقوق والآداب بالإسكندرية عن نسب نجاح زملائهم بالقاهرة، طرحت فكرة إنشاء كلية الهندسة بجانب الحقوق والآداب، وتقدم هيكل بالفعل بطلب ذلك إلى مجلس الوزراء فى ديسمبر ١٩٤١، قد أشار فيه إلى حاجة مصر الماسة لخريجى الكلية المطلوب إنشاؤها مع التطور الاقتصادى الذى ستشهده البلاد فى أعقاب الحرب، كما اقترح فى حالة إذا ما رئى أن ما ينفق على الجامعة الجديدة من إعانة سيكلف الميزانية، اقترح زيادة رسوم الدراسة بكليات الجامعة بما يغطى جزءاً من هذه الإعانة[١٣٦].

---

(١٣٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٣١، مجلس الوزراء، مذكرات وزارة المعارف العمومية من ١٨ يوليه ١٩١١ إلى أكتوبر ١٩٥٢، مذكرة معالى وزير المعارف عن التعليم العالى فى مصر (ديسمبر ١٩٤١) .

(١٣٤) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٨/٨/٦، ص ٢٢١ .

(١٣٥) محافظ عابدين، محفظة رقم ٣١، مذكرة معالى وزير المعارف عن التعليم العالى فى مصر (ديسمبر ١٩٤١). يشير هيكل فى مذكراته إلى أنه لم يتقدم إلى مجلس الوزراء فى عام ١٩٣٨ بإنشاء أية كلية من الكليات العملية لعدم توفر الأساتذة والمعامل اللازمة لتلك الكليات. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ١٠١ . والواقع - كما هو واضح فى المتن - أنه طلب إنشاء كلية الطب بجانب الآداب والحقوق، غير أن هذا الطلب - كلية الطب- تم تأجيله لبعض الأسباب الفنية. أيضاً يشير إلى أنه هو الذى فكر وهو وزيراً للمعارف فى إنشاء جامعة الأسكندرية. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ١٠١ . والواقع أن مجلس جامعة فؤاد الأول كان قد طالب بإنشاء هذه الجامعة - جامعة الأسكندرية - أكثر من مرة قبل أن يلى هيكل شئون وزارة المعارف،فلما تولاها أعاد مجلس الجامعة طلبه وبعث به إليه، فدرسه هيكل وعرضه على مجلس الوزراء. الأهرام، ١٩٣٩/١٠/٢٤ (جامعة فاروق الأول بالأسكندرية)؛ محافظ عابدين، محفظة رقم ٣١، مجلس الوزراء، مذكرات وزارة المعارف العمومية، مذكرة معالى وزير المعارف عن التعليم العالى فى مصر (ديسمبر ١٩٤١)، ص ١ .لكن ينبغى التنويه إلى أن فكرة إنشاء جامعات جديدة كانت واردة فى ذهن هيكل من قبل أن يصبح وزيراً، إذ أنه نادى بها عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ من خلال الصحف والبرلمان، وكانت الأسكندرية إحدى الأماكن التى اقترحها لإنشاء جامعة بها. السياسة، ١٩٣٦/١٠/٦ (مشكلة التعليم الجامعى لضيق الكليات عن الطلاب)؛ مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الخامسة والثلاثين، ١٩٣٧/٧/١٣ . ص ٦٧٧ .

(١٣٦) محافظ عابدين، محفظة رقم ٣١، مذكرة معالى وزير المعارف عن التعليم العالى فى مصر (ديسمبر ١٩٤١) . عن نص هذه المذكرة انظر : الملاحق (ملحق قم ٨).

وأمام تلك المذكرة التى بسط فيها هيكل بصورة دقيقة الأسباب لإنشاء الكلية المشار إليها، لم يكن أمام مجلس الوزراء محيص سوى الموافقة على ما جاء بها وإنشاء فرع لكلية الهندسة بالإسكندرية. كما وافق فى الوقت نفسه على إنشاء " جامعة فاروق الأول" على أن تدرج الاعتمادات اللازمة لإنشاء هذه الجامعة فى مشروع ميزانية السنة المالية القادمة(١٣٧). غير أن القدر لم يمهل الوزارة لتقوم بتنفيذ هذا القرار الأخير على أرض الواقع حيث قدمت استقالتها فى ٢ فبراير ١٩٤٢ لتتولى حكومة الوفد التى خلفتها فى الحكم مهمة التنفيذ.

٢-وضع اللوائح الأساسية لبعض كليات الجامعة (جامعة فؤاد الأول) :

تم فى عهد هيكل وضع اللوائح الأساسية لكليات الهندسة، والزراعة، والتجارة، ومدرسة الطب البيطرى بعد انفصالها عن كلية الطب*، كما تم تحديد كراسى الأساتذة بهذه الكليات (١٣٨)، وإنشاء كراسى أخرى فى كليات الطب والحقوق والآداب(١٣٩).

هذا وقد صدرت فى عهده مراسيم بإنشاء دبلوم دراسات عليا فى الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق(١٤٠)، ودبلوم فى علم الطبيعيات الأرضية (الجيوفيزيكا) بكلية العلوم(١٤١)، ومعهدى الدراسات الإدارية والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الحقوق(١٤٢).

٣-رفع نسب النجاح بكليات الجامعة وتنظيم دخول امتحان الدور الثانى :

كانت النسبة المئوية للنجاح فى كليات الجامعة ٦٠% قبل عام ١٩٣٦، وقد حدد دخول امتحان الدور الثانى بقيدين : الأول يتمثل فى عدم تمكن الطالب من دخول امتحان الدور الأول بسبب المرض أو لعذر قهرى مقبول، وفى هذه الحالة يمتحن الطالب فى جميع المواد. أما الآخر فهو أن يرسب الطالب فى مادة أو مادتين فقط من مواد الدور الأول مع

---

(١٣٧) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٤١/١٢/٢٠، ص ٣٩٦ .

* فصلت مدرسة الطب البيطرى عن كلية الطب فى سبتمبر ١٩٣٨ . رؤوف عباس حامد، تاريخ جامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٨٣ .

(١٣٨) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثالث عشر،الجلسة السابعة والثلاثون، ١٩٣٨/٨/١٥، ص ص٨٠٩ - ٨١٥ .

(١٣٩) متحف التعليم، لوحة بأهم إنجازات وزراء المعارف والتربية والتعليم .

(١٤٠) الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٤٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٩، ص ص ٤٦٧، ٤٦٩ .

(١٤١) المصدر نفسه، ص ص٤٧٣، ٤٧٦ .

(١٤٢) المصدر نفسه، ص ص ٤٧٦، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٤ .

حصوله على نسبة معينة فى المجموع الكلى. وفى هذه الحالة يمتحن الطالب فيما رسب فيه فقط[١٤٣].

وفى عام ١٩٣٦ خفضت النسبة المئوية للنجاح إلى ٥٠% كما فتح باب الدور الثانى للجميع دون قيد أو شرط. وفى العام التالى وبمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٧ رفعت النسبة المئوية إلى ٦٠% مرة أخرى، لكن فى الشهادات النهائية فقط، بينما ظلت كما هى ٥٠% فى امتحانات النقل، كما بقى باب امتحان الدور الثانى مفتوحاً على مصراعيه[١٤٤].

ولما كان من أثر هذا النظام انخفاض مستوى التعليم، فقد تقدمت وزارة المعارف فى عهد هيكل إلى البرلمان - بناء على طلب الجامعة - بمشروعات قوانين بإلغاء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٧ ورفع نسب النجاح بسنوات النقل إلى ٦٠% كالسنوات النهائية، وبقصر دخول امتحان الدور الثانى فى الكليات المختلفة على من تعذر عليهم حضور امتحان الدور الأول أو إتمامه لسبب قهرى، وهؤلاء يؤدون الامتحان فى جميع المواد. ومن رسبوا فى امتحان الدور الأول فى مادة أو مادتين بشرط أن يبلغ متوسط درجاتهم فى المجموع ٦٠%، وهؤلاء يؤدون الامتحان فيما رسبوا فيه[١٤٥]. وقد وافق البرلمان على مشروعات هذه القوانين فى سبتمبر ١٩٤١[١٤٦]، فعاد بذلك نظام نسب النجاح ودخول امتحان الدور الثانى إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٣٦.

ومن الجدير بالذكر أنه إثر موافقة مجلس الوزراء فى ٢ ديسمبر ١٩٤٠ على مشروعات تلك القوانين المشار إليها قام طلاب الجامعة بالمظاهرات والإضراب عن الدراسة، مما حدا بمجلس الجامعة إلى إصدار قرار بوقف الدراسة لمدة أسبوع ابتداء من

---

(١٤٣) مجلس الشيوخ،دور الانعقاد العادى السادس عشر، الجلسة الحادية والستون، ١٩٤١/٩/١٦، ص ٨٩٢.

(١٤٤) المصدر نفسه.

(١٤٥) المصدر نفسه، ملاحق دور الانعقاد العادى السادس عشر، ملحق رقم ١٥٠ ، ص ص٦١٧ - ٦١٩.

(١٤٦) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى السادس عشر، الجلسة الثانية والستون، ١٩٤١/٩/٢٣، ص ٩٢١. تذكر الباحثة سامية حسن أن هدف وزارة المعارف من رفع نسب النجاح إلى ٦٠% بدلاً من ٥٠% هو شغل الطلاب بقضية تعليمية عن المظاهرات التى كانوا يقومون بها. سامية حسن سيد،الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية ١٩٠٨ - ١٩٤٦، ص ٣٧١.

٩ ديسمبر ١٩٤٠[١٤٧]. غير أن ذلك لم يؤثر على سير مشروعات تلك القوانين، فقد قدمت إلى مجلسى البرلمان ونالت الموافقة كما أشرنا[١٤٨].

٤-المحافظة على استقلال الجامعة :

كان هيكل يؤمن إيماناً قوياً باستقلال الجامعة منذ أن كان طالبا يدرس للدكتوراه بفرنسا، وقد شعر أثناء قيامه بالتدريس فى الجامعة الأهلية المصرية منذ عام ١٩١٧[١٤٩] بهذا الاستقلال وبما يدفعه إلى نفس القائمين بالتدريس من تقدير الواجب والمسئولية والاضطلاع بهما على أحسن وجه. ومن ثم كان حرصه على احترامه والحفاظ عليه بعد أن تولى وزارة المعارف وأصبح بحكم ذلك الرئيس الأعلى للجامعة[١٥٠].

ومما يؤكد هذا الحرص من هيكل على استقلال الجامعة عدم تدخله فيما يخصها من شئون، فحينما تقدم إليه فى يونية ١٩٣٨ عدد من الطلاب بشكاوى ينعون فيها سوء نتائجهم ويطلبون خفض نسب النجاح فى امتحان السنة النهائية وغير ذلك من المطالب المتعلقة بمواد دراستهم، رأى هيكل عدم الفصل فى تلك المطالب إلا بعد أخذ رأى مجلس الجامعة[١٥١]، وعندما طلبت الجامعة إلى وزارة المعارف على أثر الاضطرابات التى قام بها بعض الطلاب فى الأشهر الأولى من العام الدراسى ١٩٣٨ / ١٩٣٩ النظر فى أمر هؤلاء الطلاب، أجاب هيكل بألا شأن للوزارة فى ذلك طالما أن الجامعة مستقلة ولها مجلس تأديب[١٥٢].

وقد بلغ من حرص هيكل على استقلال الجامعة وحمايته من مساس أية سلطة غير جامعية به أن كان يتدخل فى بعض الأحيان لعلاج ما يراه من تقصير فى واجبات المسئولين

---

(١٤٧) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٤٠/١٢/٩، ص ٤٣٥ .

(١٤٨) قامت حكومة الوفد فى مايو ١٩٤٢ بتعديل هذه القوانين والعودة بها إلى الحالة التى كانت عليها قبل تعديل هيكل لها عام ١٩٤١ . وقد عارض هيكل بشدة فى مجلس الشيوخ تعديل الحكومة لتلك القوانين ولكن دون جدوى. مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السابع عشر، الجلسة السابعة عشرة، ١٩٤٢/٥/٧، ص ص ٢٥٨ - ٢٦٠، ٢٦٥- ٢٧١ .

(١٤٩) ظل هيكل يدر س بالجامعة حتى استقال منها فى عام ١٩٢٢ . محمد حسين هيكل، مذكرات الشباب، ص ٣٣٤ . وعن أسباب استقالته انظر : الأخبار، ١٩٥٦/١٠/١٢ (فى الجامعة المصرية).

(١٥٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ١٠٨ .

(١٥١) الأهرام، ١٩٣٨/٦/٢٩ (إحالة شكاوى الجامعيين إلى مجلس إدارة الجامعة).

(١٥٢) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة التاسعة والعشرون، ١٩٣٩/٢/٢٢، ص ١٠٦ .

بالجامعة، وهو ما حدث فى مسألتين رئيسيتين : الأولى حينما أضرب الطلاب فى أثناء حكم محمد محمود عن تلقى دروسهم، مما أدى إلى توقف الأساتذة عن إلقاء المحاضرات وانقطاع الدراسة، فقد رأى هيكل إثر هذا الإضراب أن عمداء الكليات وأساتذتها مسئولون بنسبة كبيرة عما حدث، وكانت وجهة نظره فى ذلك هى أن "احترام الطلبة أساتذتهم لعلمهم وفضلهم، وما للطلبة من ثقة بهم واطمئنان لرأيهم، يفرضان محبة الأساتذة واحترام مشورتهم، فلو أن الأساتذة بذلوا الجهد لمنع إضراب عن طريق النصيحة والإرشاد لما حدث. ولو أنهم بذلوا النصيحة فلم يسمع الطلاب لهم فكان جزاؤهم أن استمر الأساتذة فى إلقاء محاضراتهم على قل عدد لتحطمت جهود المحرضين على الإضراب، وبخاصة إذا شعر الطلاب بأن المحاضرات قيمة حقاً، وبأن لهم فى سماعها فائدة تفوتهم ولا يسهل تعويضها إذا حال انقطاعهم عن حسن الإصغاء إليها. أما أن يكون إضراب الطلبة وسيلة لانقطاع الدراسة فذلك غير جائز، بل ذلك تحريض على الإضراب أى تحريض"(١٥٣).

وأدلى هيكل برأيه فى مجلس الجامعة الذى انعقد برئاسته لعلاج الحالة القائمة، فاعتذر بعض الأساتذة بعدم قبول الطلبة لنصائحهم، وأقر البعض الآخر رأى هيكل، وتم الاتفاق على تعطيل الدراسة ثلاثة أيام تستأنف بعدها بانتظام، وهو ما تم تنفيذه وهدأت الأمور على أثره(١٥٤).

أما المسألة الثانية، فهى مسألة تفرغ الأساتذة للبحث العلمى، وكان مبعث التفكير عند هيكل فى تلك المسألة هو إضراب الطلبة المشار إليه، كما أنه كان قد لاحظ أن ترقية أعضاء هيئة التدريس تتم على أساس قضاء العضو السنوات الأربع المفروضة قانوناً للارتقاء من درجة إلى درجة دون النظر إلى ما هو مشترط من التقدم بإنتاج علمى. وقد حدث فى ذلك الوقت أن ترددت الشكوى فى البرلمان حول تقصير أساتذة الجامعة والأساتذة المساعدون - ممن سمح لهم بمزاولة مهنة فى الخارج - فى المواظبة على أداء محاضراتهم وأنهم لا يهتمون بالبحث العلمى الذى تقضى الحياة الجامعية بالتفرغ له، ولذلك فقد سأل هيكل الجامعة لمناسبة عرض قرارات الترقية لرجالها عليه لاعتمادها أن ترفق كل قرار بمذكرة عن البحوث العلمية التى قام بها من يطلب ترقيته، فإذا بهذه المذكرات فى معظمها

---

(١٥٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ١٠٨ ، ١٠٩ .
(١٥٤) المصدر نفسه، ص ١٠٩ .

لا تشير إلا إلى الرسالة التى حصل بها المرشح على درجة الدكتـــوراه، أو تحتـوى علـــى إشارات إلى بحث غير ذى بال(١٥٥).

وامتنع هيكل عن اعتماد القرارات، و أبدى ملاحظته على عدم الالتزام بشرط التقـدم ببحوث علمية مبتكرة إلى مدير الجامعة على إبراهيم، فإذا بالأخير يؤكد أن أعضـــاء هيئـة التدريس المرشحون للترقية هم خير رجال الجامعة، وأنه إذا لم تتم ترقيتهم تركوا وظائفـــهم فلا تجد الجامعة من يحل محلهم، وأشار إلى أن الزمن كفيل بسد النقص فى الكفايـــة العلميـة لأعضاء هيئة التدريس وذلك بازدياد عددهم وما يترتب على تلك الزيادة من التنافس العلمـــى بين الباحثين(١٥٦).

فاقترح هيكل أن تعتمد الجامعة على بعض الأساتذة الأجانب المشهود لـــهم بالكفايـة والفضل، وبذل العطاء لهم لإغرائهم للعمل بالجامعة لحل تلك الأزمـــة، والتمسـك بشـروط الترقية حرصاً على المستوى العلمى للجامعة. كما أبدى اســتنكاره لسـعى أعضـاء هيئـة التدريس المصريين إلى التخلص من الأساتذة الأجانب مهما بلغوا من سمعة عالميـة كبـيرة، ليحلوا محلهم وليرقوا على درجاتهم، ومن ثم كان اقتراحه بأن يكون هناك كـــادر للأجـانب وآخر للمصريين حتى لا يتطلع الأخيرون إلى وظائف غيرهم(١٥٧).

وقد أجاب مدير الجامعة بما يعنى حاجة اقتراح الوزير إلى بعض الوقـت لدراسـته، غير أنه أشار بأن يكون الأساتذة الأجانب مجرد أساتذة زائرين تتعاقد الجامعـة معـهم لعـام أو عامين مع إمكانية تجديد تلك العقود، ولا يشغلون كراسى خاصة بهم حتى لا يتخذوا مـن مراكزهم الدائمة وسيلة لخدمة أبناء بلادهم المقيمين بمصر(١٥٨).

ومهما يكن من أمر، فإن تدخل هيكل فى هـاتين المسـألتين - إضـراب الطـلاب، وضرورة تفرغ أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمى - وما اتصل بهما من شـئون أخـرى، يبدو أنه قد أثار ضيقاً بين المسئولين عن الجامعة واعتبروه ماسـاً باسـتقلالها، إذ يتسـاءل هيكل فى مذكراته بإسلوب المدافع عن نفسه قائلا : " أكان حديثـى فـى مجلـس الجامعـة،

---

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ١١٠ .
(١٥٦) المصدر نفسه.
(١٥٧) المصدر نفسه، ص ص ١١٠ ، ١١١ .
(١٥٨) المصدر نفسه، ص ١١١ .

وقرارى إرفاق مذكرة ببحوث من يطلب ترقيتهم من رجالها، وتفكيرى فيما يجب من رعاية الأساتذة واجبهم وعدم تخلفهم عن محاضراتهم، وحديثى مع مدير الجامعة عن الأساتذة الأجانب - أكان فى ذلك كله أو فى شيء منه مساس باستقلال الجامعة من جانبى أنا الحريص على هذا الاستقلال وعلى حمايته؟ لم أر ذلك يومئذ ولا أراه اليوم"[١٥٩]. وأخذ هيكل يبرر مواقفه مشيراً إلى أن كل ما قصد إليه هو الارتقاء بمستوى البحث العلمى وصيانة استقلال الجامعة من مساس السلطات غير الجامعية به[١٦٠].

كان ذلك أبرز ما قام به هيكل من جهود بشأن التعليم الجامعى، وهو جهد لجدير بالتقدير حيث كان الهدف منه - كما هو واضح - الارتقاء بمستوى هذا النوع من التعليم والتمكين له حتى يستطيع أداء رسالته السامية.

بعض الأعمال الأخرى فى حقل التعليم :

كان لهيكل العديد من الأعمال الأخرى المهمة فى حقل التعليم والتى أسهمت مع غيرها فى نهوض وزارة المعارف برسالتها وأدائها لها على الوجه المطلوب، فقد حافظ على الانضباط والتزام الهدوء فى دور التعليم المختلفة، وذلك بإصدار القرارات الصارمة التى وصلت إلى حد فصل الطلاب مثيرى الشغب فصلاً نهائياً[١٦١] أو حرمانهم من الدراسة لفترات طويلة[١٦٢].

ومن جانب آخر اهتم هيكل بالمتفوقين من الطلاب وعمل على تشجيعهم بتوزيع الجوائز عليهم. ولما ألغت حكومة الوفد (١٩٤٢ - ١٩٤٤) ذلك النظام، نظر فى إعادته مرة أخرى إثر عودته إلى وزارة المعارف فى عام ١٩٤٤[١٦٣]، وقد شمل هيكل الأغنياء من هؤلاء الطلاب المتفوقين بمجانية التعليم، ولم يأخذ بما أشير به عليه من جعل تلك المجانية قاصرة على الطلاب المتفوقين من الفقراء فقط[١٦٤].

---

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) المصدر نفسه.

(١٦١) الوفد المصرى، ١٩٣٩/١/١٦ (خطاب مفتوح إلى وزير المعارف).

(١٦٢) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة الثانية والثلاثون، ١٩٣٩/٣/٦، ص ١١١٧ .

(١٦٣) السياسة، ١٩٤٤/١٢/٢٣ (وزير المعارف يرأس احتفال وزارته بتوزيع الجوائز على المتفوقين).

(١٦٤) مجلس الشيوخ،دور الانعقاد العادى الثالث عشر،الجلسة الخامسة والعشرون، ١٩٣٨/٧/١٣، ص ٤٦٨ .

وحرصاً من هيكل على تهذيب أخلاق الناشئة وتربيتهم تربية صحيحة عنى بنشر الثقافة الإسلامية بالمدارس وتعليمها على القواعد العلمية الصحيحة(١٦٥)، وحفظ الطلاب للقرآن الكريم ومكافأة من يتم حفظه كاملاً(١٦٦).

هذا وقد اهتم هيكل بالأخذ بيد الفقراء من التلاميذ، فتقرر تخفيض المصروفات الدراسية فى الجهات التى يعانى أهلها من الفقر(١٦٧)، والسماح لأولياء أمور الطلاب الذين لا يقدرون على دفع أقساط المصروفات الدراسية المقرر دفعها على ثلاث أو أربع مرات بتجزئة القسط الواحد على دفعتين(١٦٨)، كما تمت الموافقة على إعفاء أبناء العمال من نصف المصروفات الدراسية فى جميع مدارس الحكومة(١٦٩).

وقد شمل هيكل بعنايته أيضاً الطلاب المصريين الذين يدرسون على نفقاتهم الخاصة بالخارج، وهو ما نلحظه فى موافقة مجلس الوزراء فى عهده على تقديم بعض الإعانات المالية لهؤلاء الطلاب(١٧٠)، وتولى الوزارة وقت الحرب مسئولية توصيل الأموال التى كان يرسلها ذويهم إليهم(١٧١)، وكذا توفير الاعتمادات المالية اللازمة لترحيل الراغبين منهم فى العودة إلى مصر على أن تحصل تلك الأموال من أولياء أمورهم بعد عودتهم(١٧٢).

أيضاً كان من بين ما اهتم به هيكل وهو وزير للمعارف القضاء على الأمية بين من فاتهم سن الإلزام حتى تتهيأ لهم وسائل الاستنارة كغيرهم من المتعلمين، وقد أصدر قراراً وزارياً بتشكيل لجنة لهذا الغرض برياسته وعضوية وكيل الوزارة والوكيل المساعد

---

(١٦٥) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الأول، الجلسة الثالثة والعشرون، ١٩٣٨/٦/٢٩، ص ٨١٦، الجلسة السابعة والثلاثون، ١٩٣٨/٧/٢٦، ص ١٣٨٩ .

(١٦٦) الأهرام، ١٩٣٨/١١/٢٩ (تشجيع المعارف لتحفيظ القرآن).

(١٦٧) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٨/١٠/٣٠، ص ٣١٤ .

(١٦٨) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الرابع، الجلسة الثالثة والثمانون، ١٩٤١/١٠/١، ص ٢٣٤٤ .

(١٦٩) المقطم، ١٩٣٩/١/٢١ (تعليم أولاد العمال فى المدارس الحكومية بنصف المصروفات المدرسية)؛ الأهرام، ١٩٣٩/٦/٢١ (تعليم أبناء العمال بنصف المصروفات).

(١٧٠) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٨/٧/٢٦، ص ٢٠٩ .

(١٧١) الدستور، ١٩٤٠/٧/٢٣ (طلاب البعثات وطريقة إرسال النقود إليهم).

(١٧٢) مجلس الوزراء، جلسات ١٩٤٠/٦/٢٩، ص ٢٩٣، ١٩٤١/٤/٢، ص ٩٢، ١٩٤١/٦/١٠، ص ١٨٢ .

ومراقب التعليم الأولى[١٧٣]، وفى هذا الصدد تم إنشاء مدرسة إلزامية لتعليم رجال البوليس غير المتعلمين مبادئ القراءة والكتابة[١٧٤].

وحرصاً من هيكل على توثيق الصلات بين مصر والبلاد العربية، فقد عنى بإيفاد المعلمين الأكفاء إلى تلك البلاد [١٧٥]، كما اهتمت الوزارة فى عهده (عام ١٩٣٨) بالدعوة إلى عقد مؤتمر شرقى للتعليم لدراسة المناهج المختلفة فى البلاد الشرقية تمهيداً لتقريب الثقافة بين هذه البلاد[١٧٦].

ومن الأعمال الأخرى التى شهدتها وزارة المعارف فى عهد هيكل إعداد مشروع إنشاء المجلس الأعلى للتعليم (عام ١٩٣٨) لإمداد الوزارة بالمشورة فى إقامة الأسس العامة لسياسة التعليم والمساهمة فى رسم خطط هذه السياسة وتوجيهها[١٧٧]، وبعد أن تم إلغاء هذا المجلس فى عهد حكومة الوفد (١٩٤٢ - ١٩٤٤) قرر هيكل فى عام ١٩٤٤ إعادته مرة أخرى[١٧٨].

جهوده فى مجال الآثار :

اهتم هيكل بشئون الآثار * لأهميتها لتاريخ مصر وحياتها الفنية والأدبية[١٧٩]، وكان من مظاهر هذا الاهتمام عنايته ببحث أسباب سقوط نقوش المقابر بأبواب الملوك والملكات بالأقصر[١٨٠]، فقام بتشكيل لجنة من أخصائيين فى الجيولوجيا والآثار والفنون

---

(١٧٣) الأهرام، ١٩٣٨/٦/١ (وسائل مكافحة الأمية بين طبقات الشعب).

(١٧٤) المصدر نفسه، ١٩٣٨/٧/٨ (مكافحة الأمية بين رجال البوليس).

(١٧٥) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة الثالثة عشرة، ١٩٣٨/١٢/٢٧، ص ٤٢٣ .

(١٧٦) الأهرام، ١٩٣٨/١١/٧ (مؤتمر شرقى للتعليم).

(١٧٧) مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد العادى الرابع عشر، ملحق رقم ١٣٤، ص ٥٧٠ . تم إنشاء المجلس الأعلى للتعليم فى عهد وزارة على ماهر (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونية ١٩٤٠) التى كان محمود فهمى النقراشى وزيراً للمعارف فيها. المركز القومى للبحوث التربوية، المرجع المذكور، ص ١٠٠ .

(١٧٨) اللواء الجديد، ١٩٤٤/١١/١٩ (وزير المعارف والشئون).

* كان كل ما يتعلق بالآثار فى ذلك الوقت تابعاً لوزارة المعارف العمومية، وهو يتمثل فى: مصلحة الآثار المصرية، دار الآثار العربية، المتحف القبطى، إدارة حفظ الآثار العربية. وزارة المالية، ميزانية الدولة المصرية ١٩٤٠ / ١٩٤١ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة، ١٩٤٠، ص ص ١٩٨ - ٢٠٨ .

(١٧٩) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٩٦، ١٩١٩/٦/١٤ - ١٩٥٢/١/١٩، تقارير عن متاحف وآثار، مذكرة من و زير المعارف إلى حسنين باشا بتاريخ ١٩٤١/٥/١٤ .

(١٨٠) المصدر نفسه.

obeikandl.com

الجميلة والكيمياء والميتورلوجيا والعمارة للقيام بهذا البحث واقتراح ما يرى من الوسائل لمنع سقوط تلك النقوش[١٨١]. كما اهتمت الوزارة فى عهده كذلك بدراسة نظام لحفظ محتويات المتحف المصرى وسهولة مراجعتها والحصول عليها[١٨٢]. هذا وقد عنى هيكل بإنشاء مجلس أعلى لإدارة حفظ الآثار العربية، وصدر به مرسوم ملكى فى ٧أغسطس ١٩٣٩[١٨٣].

ولعل أبرز دليل على اهتمام هيكل وعنايته بآثار مصر موقفه من أحد الفرنسيين الذين استعانت الوزارة بهم بناء على اقتراح المسيو دريتون Dreton مدير عام مصلحة الآثار المصرية والمسيو ريمون Remon مراقب عام الفنون الجميلة للقيام ببعض أعمال الترميم فى مقبرة نفرتارى بوادى الملوك بالأقصر، وقد اتضح أنه لم يسبق له العمل فى الآثار، فقد أمر هيكل بالاستغناء عن ذلك الفرنسى ورفض إعادته رغم كل المحاولات التى بذلت لديه من أجل ذلك قائلاً لأصحاب تلك المحاولات : "إننى لا أستطيع كمصرى أن أفرط فى آثار بلادى ولا أن أجعل منها حقل تجارب لرجل لم يسبق له العمل فى الآثار"[١٨٤]. وبذلك يكون هيكل قد سجل وعياً مصرياً مبكراً بآثار مصر ومدى أهميتها.

السعى لإحلال المصريين محل الأجانب فى وظائف الوزارة :

اتجه تفكير هيكل أول ما عهد إليه بوزارة المعارف إلى إسناد الوظائف التى تتصل بسيادة الدولة فى وزارته إلى المصريين بدلاً من الأجانب الذين كانوا يستأثرون بها، وقد بدأ تنفيذ تلك السياسة بالفعل فجعل مراقب الفنون الجميلة مصرياً[١٨٥]، كما جعل مراقبى إدارتى السينما والبعثات من المصريين أيضاً[١٨٦].

وقد امتدت تلك السياسة لتشمل كافة الوظائف بالوزارة، ففى عام ١٩٣٨ تم فصل ٥١ مدرساً أجنبياً لأسباب مختلفة، وعُين ضمن من عين فى مكان هؤلاء المدرسين

---

(١٨١) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٤١/٥/١٢، ص ١٤٣ .

(١٨٢) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثالث عشر، الجلسة السادسة والعشرون، ١٩٣٨/٧/١٨، ص ٤٩٥ .

(١٨٣) الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٩، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٠، ص ص ٤٧٣، ٤٧٥ .

(١٨٤) المصرى، ١٩٤٩/١٠/١١ (آثار مصر بين التبديد والاندثار).

(١٨٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ١٠٢، ١٠٣ .

(١٨٦) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة السادسة والخمسون، ١٩٣٩/٥/٩، ص ١٩٥٤ .

٣٩ مدرسا مصرياً[١٨٧]، كما حظرت الوزارة على المدارس الحرة الاستعانة بالمدرسين الأجانب فى حالة وجود أمثالهم من المصريين[١٨٨].

هذا وقد رفض هيكل فكرة إشراك بعض رجال التعليم الأجنبى فى المجلس الأعلى للتعليم الذى اقترحت إنشاءه لجنة المالية والجمارك بمجلس الشيوخ عند نظر المجلس لمشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨/ ١٩٣٩ " قسم وزارة المعارف"[١٨٩].

غير أنه من اللافت للنظر أنه كان يتم رغم ذلك الاتجاه الرامى إلى التخلص من الوجود الأجنبى تعيين موظفين جدد من جنسيات مختلفة، من ذلك تعيين ممرضة (Miss Chapman) بمستشفيات جامعة فؤاد الأول بعقد لمدة سنتين[١٩٠]، ومدرس للغة الإنجليزية (Mr. L G. Rhodes) فى مدارس التجارة المتوسطة بعقد لمدة سنة قابلة للتجديد[١٩١]، ومدرسة رسم (Mrs. A. Williams) بمدرسة الثقافة النسوية بالقبة للمدة من ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠ إلى نهاية الإجازة الصيفية[١٩٢].

وقد كان ذلك الحال هو نفسه ما يحدث بالنسبة لوظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، فقد جرى تعيين الأساتذة بنظام العقود لمدد زمنية مختلفة. وهناك العديد من الأمثلة الدالة على ذلك، منها تعيين الأستاذ لالاند M. A. La Lande فى وظيفة أستاذ للفلسفة، والمسيو هنرى إيرنيه مارو M. Henri Irnée Marrou أستاذ مساعد للتاريخ القديم بكلية الآداب[١٩٣]، والبروفسر هاملى Prof. R.R. Hamly أستاذ زائر لعلم النفس بمعهد التربية للبنين[١٩٤].

---

(١٨٧) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة، ١٩٣٨/١٢/١٤، ص ١٠٩ .
(١٨٨) الأهرام، ١٩٣٨/٩/٢٠ (خريجو دار العلوم وتدريس اللغة العربية فى المدارس الحرة).
(١٨٩) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثالث عشر، الجلسة الخامسة والعشرون، ١٩٣٨/٧/١٣، ص ٤٦٧ .
(١٩٠)مجلس الوزراء، جلسة ١٩٤٠/١٠/٩، ص ٣٨ .
(١٩١) المصدر نفسه، جلسة ١٩٤١/٢/٢٤ ، ص ٤٣ .
(١٩٢) المصدر نفسه، ص ٤٤ .
(١٩٣) المصدر نفسه، جلسة ١٩٣٨/١٠/٩، ص ٢٩٣ .
(١٩٤) المصدر نفسه، جلسة ١٩٣٩/٨/٦، ص ٢١٥ .

ولما سئل هيكل فى البرلمان عن أسباب ذلك (فيما يخص الجامعة) أجاب بأن الوزارة تسير على نظام مطرد فى الاستغناء عن الأساتذة الأجانب بالمصريين على شرط ألا يخل ذلك بما يجب للتعليم من كفالة ورعاية[١٩٥].

والواقع أن السبب فى ذلك سواء فيما يتعلق بأفرع الوزارة المختلفة أو الجامعة إنما يرجع بدرجة كبيرة إلى ما كان يمارسه سفراء الدول الأجنبية بمصر من ضغوط من أجل تعيين مواطنيهم أو تجديد عقود المعينين منهم. يؤكد ذلك مذكرة من السفارة البريطانية إلى محمد محمود رئيس الوزراء تطلب فيها إلحاق مراقب البعثات والترجمة بالوزارة (M.W.S. Roberts) الذى وصل إلى علمها أنه فى سبيل إحالته إلى المعاش تطلب إلحاقه بأية وظيفة أخرى[١٩٦]،وقد تم بالفعل تجديد عقد هذا الموظف لمدة عامين من أول أكتوبر ١٩٣٨ كمفتش بالوزارة[١٩٧].

على أية حال، فإن هيكل قد عمل قدر طاقته على إحلال العنصر الوطنى محل العنصر الأجنبى فى مؤسسة من أهم المؤسسات التى وقع على عاتقها تربية الناشئة وصياغة الفكر فى مصر وقتذاك، وقد كان ذلك بلا ريب خطوة واسعة فى سبيل توجيه الفكر المصرى توجيهاً قومياً خالصاً بعد أن ظل فترة طويلة من الزمن خاضعاً لتأثير الفكر الغربى.

وفى نهاية الحديث عن أعمال هيكل فى وزارة المعارف العمومية أثناء الفترات التى تولى فيها شئونها لابد من الإشارة إلى أن هذه الفترات لم تخل تماماً من أوجه النقص التى وجدت فى أية وزارة من الوزارات آنئذ، فقد كان هناك العديد من السلبيات التى ألقت - رغم قلتها- بظلالها على حقل التعليم، وكانت محلاً لانتقاد نواب البرلمان، كالتجارب المستمرة على مناهج التعليم وخطط الدراسة، وهو ما أدى إلى عدم الاستقرار الذى شاب العملية

---

(١٩٥) مجلس النواب،الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة السبعون، ١٩٣٩/٦/٦، ص ص ٢٥٣٢، ٢٥٣٧ .

(١٩٦) أوراق د. هيكل، الملف السادس بعنوان (مراسلات وتقارير وكلمات من وإلى الشخصيات العامة)، مذكرة من السفارة البريطانية إلى محمد محمود رئيس الوزراء فى ١٩٣٨/٩/١٥ .

(١٩٧) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٨/١١/٢٩، ص ٣٤٣ .

التعليمية[١٩٨]، وتأخر وصول الكتب الدراسية إلى أيدى الطلاب[١٩٩]، وتسلل المحسوبية والمحاباة إلى نظام المجانية المعمول به فى مدارس الوزارة[٢٠٠].

هذا وقد ترك هيكل من جانبه كثيراً من المشكلات التى تتصل اتصالاً مباشراً بالطلاب دون إيجاد حل لها، مما ألحق الضرر بهؤلاء الطلاب، وكان من أبرز الشواهد الدالة على ذلك تركه من تم اعتقالهم أثناء الحرب رهن الاعتقال رغم قرب موعد امتحاناتهم النهائية، ولما سئل عن تلك المسألة فى البرلمان أنكر علم الوزارة بها من قبل، وأشار إلى أن من يفوته من الطلاب دخول الامتحان لعذر قهرى يسمح له حتماً بدخوله فى الدور الثانى، ولم يصرح بالسماح لهم بأداء الامتحان فى دوره الأول رغم ما ألمح إليه السائل من أن ذلك كان يحدث فى مثل تلك الظروف أثناء الحرب العالمية الأولى وأن من الأولى حدوثه بعد أن صارت أوامر الاعتقال بيد السلطات المحلية[٢٠١].

ومهما يكن من أمر، فإن ذلك لا يقلل بأى حال من الأحوال من قيمة ما قدم هيكل من عطاء وما بذل من جهد لوزارة المعارف وبخاصةٌ إذا ما وضع فى الاعتبار أنه لا أحد فى الحياة السياسية أو غيرها يكون منزهاً عن الخطأ.

كانت تلك أهم أعمال هيكل فى وزارة المعارف العمومية، وقد اتضح منها كيف عمل بلا كلل ولا ملل على نهضة التعليم، فعم الإلزام التعليم الأولى فى كثير من البلاد، وتحسنت صحة تلاميذه، وتقدم التعليم الفنى، وزاد إشراف الوزارة على التعليم الحر، وارتفع مستوى الطلاب بالتعليم العام، كما نهض التعليم الجامعى، فأنشئ فرعاً للجامعة بالإسكندرية شمل عدة كليات، واستكملت الجامعة النظم القانونية لكلياتها واستقرت تشريعاتها على أساس منسجم متماثل بوضع لوائح الكليات وتحديد كراسى الأساتذة بها. كل ذلك يجعل دون شك تلك الفترة فى حياة وزارة المعارف من الفترات المهمة التى مرت بها على مدى تاريخها الطويل.

---

(١٩٨) مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد العادى الرابع عشر، ملحق رقم ١٣٤، ص ٥٧٠ .

(١٩٩) مجلس النواب، الهيئة النيابية، السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة التاسعة، ١٩٣٨/١٢/٢١، ص ٢٧٩؛ دور الانعقاد العادى الخامس، الجلسة الخامسة، ١٩٤١/١٢/١٥، ص ٩٥ .

(٢٠٠) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الرابع، الجلسة الثالثة والثلاثون، ١٩٤١/٤/٢٢، ص ٩٢١ .

(٢٠١) المصدر نفسه، الجلسة السادسة والأربعون، ١٩٤١/٦/٣، ص ١٢٥٢ .